



الجلسة العامة ١٢

الأربعاء، ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد هولكيري (فنلندا)

السيد كوندور (سانت كيتس ونيفيس) (تكلم

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.

بالانكليزية): يتقدم وفد سانت كيتس بالتهنئة لكم، سيدي، على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الخامسة والخمسين. ونتعهد لكم بالدعم الكامل والمساعدة في الأعمال التي تنتظرنا. واسمحوا لي أيضا أن أشيد بعمل سلفكم الذي قادنا في تحديات الدورة الرابعة والخمسين.

البند ١٢٢ من جدول الأعمال (تابع)

جدول الأنصبة المقررة لقسمه نفقات الأمم المتحدة
(A/55/345/Add.3)

وبصفتي وزير الخارجية الجديد لسانت كيتس ونيفيس يشرفني كثيرا أن أتحدث أمام الجمعية في هذه اللحظة التاريخية التي تتزايد فيها التوقعات على المستوى الوطني. ونحیی في الوقت نفسه فجر هذه الألفية مفعمين بالذعر من مواجهة التحديات الكبيرة التي تنتظرنا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يبلغني الأمين العام في رسالة واردة في الوثيقة A/55/345/Add.3 أن الرأس الأخضر قد سددت المبالغ اللازمة لخفض متأخراتها إلى ما دون المبلغ المحدد في المادة ١٩ من الميثاق، وذلك منذ إصدار رسائله الواردة في الوثيقة A/55/345، والإضافتين ١ و ٢.

فهل لي أن أعتبر أن الجمعية تحيط علما على النحو الواجب بالمعلومات الواردة في تلك الوثيقة؟
تقرر ذلك.

ولقد نضجت الأمم المتحدة في العقود الخمسة السالفة، ولكننا ندرك أن هذه مؤسسة يتعذر قياس النضج فيها في أيام أو عقود. والنضج الذي أتحدث عنه يقاس بنوعية التزامنا وعمق رؤيتنا.

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

لقد تميزت ظاهرة العولمة بنمو مستوى التجارة وزيادة تدفقات رؤوس الأموال، وتقدم التكنولوجيا. ورغم

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لنائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية في سانت كيتس ونيفيس، معالي الأونورايل سام كوندور.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

وينبغي أن نلتزم بتعزيز الأمم المتحدة باعتبارها المؤسسة المتعددة الأطراف التي توفر محفلا لجمع الشمل. وسوف نُصر في جهودنا على وضع الآليات والطرانق التي تيسر التوصل إلى نتائج منصفة. ونحث بوجه خاص على استخدام مؤشر للضعف يكون عاملا في أي تقييم للدول الجزرية الصغيرة تجريه الأمم المتحدة والمؤسسات الإنمائية والمالية الدولية.

أما عن العولمة وصلاح الحكم فإن سانت كيتس ونيفيس مشغولة بالإجراء الأخير الذي اتخذته فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية والتابعة لبلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والذي يهدف إلى ممارسة الضغط على الاقتصادات الضعيفة بالفعل في عدة دول كاريبية، بما فيها سانت كيتس ونيفيس. وقد اضطلع كثيرون منا مؤخرا، ضمن جهودنا لتنويع اقتصاداتنا، ببناء قطاع قوي للخدمات المالية. ولكن للأسف وبينما أتكلم هنا فإن شعبي يجد نفسه، كما يجد السكان في أربعة جيران أخرى في الكاريبي، موضع هجوم من خلال التقارير السلبية.

ونحن نحث الأمم المتحدة، من خلال الأمين العام، على أن تضغط على بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لبيان أن المحاولات الانفرادية لتنفيذ حلول متعددة الأطراف لمصلحتها هي إنما تضعف النسيج الديمقراطي للعلاقات الدولية. ولذا نحث على ضرورة الارتقاء بأي مناقشة بشأن الاستراتيجيات الإنمائية للبلدان، كبيرها وصغيرها، إلى مستوى المناقشات الشاملة أو المحافل المتعددة الأطراف.

ونود أن نشدد على أنه لا ضرر من إقامة قطاع تنافسي للخدمات المالية جيد التنظيم وإشراف سليم. ومع هذا فالطعن من جانب واحد في الحقوق السيادية للدول لتنفيذ نظم ضريبية هو هجوم غير مضمون العاقبة على

أننا لا نتشكك في هذا الواقع فإننا ندرك التحديات والتفاوتات الكامنة في العولمة والناجمة عن تباين مستويات تنميتها. ويقتى على الدول الجزرية الصغيرة النامية، من أمثال سانت كيتس ونيفيس، أن تحصل على قسط هام من المزايا المتبحر بها، التي تجلبها العولمة في جعبتها. فنحن نظل نتحمل نصيبا غير متناسب من تكاليفها بينما نشهد استمرار التهميش بسبب صغر الحجم وتقلب التدفقات المالية.

ونحن نحث الأمم المتحدة على أن تؤثر على البلدان المتقدمة النمو كي تُحسن ظروف أسواقها أمام الصادرات من الدول النامية الصغيرة، التي هي ضعيفة بوجه خاص. ونميل إلى توجيه السؤال التقليدي في هذا الصدد وهو: لماذا لا تُحسن العولمة، مع كل المزايا المصاحبة لها، أحوال الفقراء منا؟

فالواضح أن العولمة أوجدت الآن سيناريوهات جديدة على أرضنا؛ ومع ظهور هذه الأوضاع الجديدة يجب أن نستنبط استراتيجيات جديدة لتبقى لنا أهميتها. ولذا فمن المهم للغاية أن يزداد التعاون بين الدول الأعضاء فيما نبذله من جهود لتأمين مصالحنا المختلفة.

وتود سانت كيتس ونيفيس أن تشدد على ضرورة إعطاء الأمم المتحدة الزخم السياسي اللازم للتصدي للتفاوتات التي تميز العلاقات بين الدول. فينبغي لهذه المنظمة بما لها من تقاليد ديمقراطية أن تحل أوجه الشذوذ التي تأتي بها العولمة. ونرحب بتوصية الأمين العام الرامية إلى تأمين عمل هذه الظاهرة المتعددة الأوجه من أجل خير الدول الجزرية الصغيرة النامية. ونزعم المثابرة في جهودنا لاعتماد سياسات الاقتصاد الكلي الضرورية. ومع هذا، يجب أن يكمل صلاح الحكم الفعلي والتعاون على الصعيد العالمي إرادتنا الديمقراطية وإرادتنا السياسية على الصعيد الوطني.

الإنسان إنما هي أكثر تدميرا. إذ أن كثرة مرور شحن للنفايات السامة والخطرة عبر مياها تمثل تهديدا خطيرا لنظمتنا الإيكولوجية الهشة. ونحن نحث الأمم المتحدة على أن تضطلع بدور أكبر لحشد دعم المجتمع الدولي لتنفيذ هذه السياسة. وينبغي لنا أن نتخذ الإجراءات اللازمة لمواجهة خطر التلوث بالنفايات التي تولدها السفن وبالتسرب العفوي للمواد الخطيرة والضارة.

ونحن نرى أن إحراز تقدم في مجال النهوض بالمرأة فيما يتعلق بالتنمية له أهمية حيوية بالنسبة لجدول الأعمال العالمي لحقوق الإنسان، ومن ثم، فإن سان كيتس ونيفيس ترحب بعقد الدورة الاستثنائية المعنية بوضع المرأة التي أتاحت الفرصة للدول الأعضاء لاستعراض وتقييم التقدم المحرز منذ صدور إعلان وخطة عمل بيجين.

وفي الوقت الحاضر، تقوم حكومتي بتنفيذ نظام جديد لإدارة أمور نوع الجنس وهي قد استحدثت تدابير تكفل مراعاة الميزانية والبرامج الإنمائية لمسائل نوع الجنس. ونحن ملتزمون بتعزيز الاتجاه الرئيسي لمنظور المساواة بين الجنسين على كل المستويات.

وقد دارت مناقشة طويلة للدور الحيوي لتكنولوجيا المعلومات في التوصل إلى التقسيم العالمي الرقمي. ونحن نرحب باقتراح الأمين العام بشأن إنشاء دائرة الأمم المتحدة لتكنولوجيا المعلومات التي يمكن أن تحقق الكثير على طريق تعزيز مستقبلنا من خلال بناء القدرات، وفي مؤتمر قمة مجموعة الـ ٧٧ المعقود في وقت سابق من هذا العام قطعت البلدان النامية عهدا على نفسها بتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب من خلال نقل المعرفة والتكنولوجيا. وتعتزم سان كيتس ونيفيس أن تسير قدما على طريق المعلومات السريع. وبدأت حكومتي تنفيذ برنامج يكفل محو أمية كل طفل في سان كيتس ونيفيس في مجال الحاسوب في وقت

سلامة تلك الدول. ونحن نرى أن إقامة قطاع للخدمات المالية يتيح فرصا ثمينة للبلدان النامية الصغيرة. كذلك نقدر ضرورة التزام الحيطه وإجراء الرقابة الملائمة لإحباط وردع غسيل الأموال.

واقتران قطاع الخدمات المالية وغسيل الأموال دون التمييز بين الاثنين يسيء إساءة بالغة إلى أي مؤسسة اقتصادية مشروعة. وسانت كيتس ونيفيس ملتزمة بكفالة ألا يستغل أي فرد أو كيان قطاع الخدمات المالية لدينا لأغراض غير مشروعة. ولتحقيق هذا أصدرنا تشريعا وأنشأنا وحدة للمخابرات المالية. وسوف نكون يقظين ونواصل اتخاذ الخطوات اللازمة لإبعاد هذا القطاع عن الاستغلال. ومن ثم يمكن للأعضاء أن يلمسوا أننا مدركون للفوارق، وأنا ملتزمون بكفالة أن تتفق تشريعاتنا مع المعايير الدولية.

وانعقاد الدورة الاستثنائية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية أتاح لنا الفرصة لنركز اهتمامنا على الجانب الإنساني للفقر الذي تتجاهله العولمة. وفي حين أننا نطبق، بوصفنا دولا نامية، نهجا فعالا فيما يتعلق بجدول أعمال تنميتنا الاجتماعية، ينبغي أن تواصل الأمم المتحدة دعم برامج الحد من الفقر الوطنية لزيادة توفر فرص اقتصادية ومالية لكل الشباب.

ومن ثم، فإن سان كيتس ونيفيس ترى أن للاجتماع المعني بتمويل التنمية المقرر عقده في عام ٢٠٠١ أهمية حاسمة. ونأمل أن يتيح الفرصة اللازمة لاعتماد تدابير لتعزيز النظام المالي الدولي؛ وهو ما يمكن أن يكفل الحصول على موارد ومساعدة تقنية طويلة الأجل.

وسان كيتس ونيفيس ترحب بمبادرة الأمين العام لإنشاء برنامج للاستجابة للكوارث يكمل مرونة شعبنا وقدرته على الإسهام بشكل فعال في جهود التعمير في الوقت اللازم، بيد أن آثار الكوارث التي يتسبب فيها

التنمية. ومجرد إرساء أسس السلم، علينا أن نرسى أيضا الأساس اللازم لإدامة السلم.

ونحن نرحب بدولة توفالو ونقدم لها بالتهنئة، فقد انضمت إلى المنظمة في بداية الدورة العادية الخامسة والخمسين، وسان كيتس ونيفيس بوصفها دولة جزرية نامية صغيرة وضعيفة في منطقة البحر الكاريبي يسعدنا أن ترحب بدولة صغيرة ضعيفة أخرى في المحيط الهادئ، وهي على قناعة بأنها ستلتزم بدعم مبادئ الميثاق.

وفضلا عن ذلك، تكرر سان كيتس ونيفيس دعوتها إلى مناقشة مسألة الشعب الصيني في تايوان. ونؤكد من جديد أن السياسة التي تنتهجها تسعى إلى تعزيز احترام سيادة الدول. بيد أن، فيما تتمحور في مهمة هذه المؤسسة، نرى أن من اللائق أن ننظر في المساهمة القيمة التي قدمها ٢٣ مليون من أبناء الشعب الصيني في تايوان الذين يمكنهم أن يضيفوا أهمية كبيرة للحوار الدولي.

وجمعية الألفية تتيح لنا الفرصة للتفكير في تقرير الأمين العام، الذي يركز على شعوب العالم ودور الأمم المتحدة فيما يتعلق بكفالة رفاقتهم.

ونحن نرحب بالأهمية المعلقة على السلم والأمن في جدول أعمال الأمم المتحدة ونرحب بإعلان عام ٢٠٠٠ سنة دولية لثقافة السلم. ونشيد أيضا بالقرار المتعلق بإعلان العقد الذي يبدأ في عام ٢٠٠١ عقدا دوليا لثقافة السلم ومكافحة العنف ضد أطفال العالم. إن أطفالنا هم مستقبلنا؛ والألفية الجديدة ملك لهم وعلينا أن نبدد الغيوم القائمة التي تلقي بظلالها على أحلامهم وتنذر بالشؤم لئلا يتمكنوا من أن يستيقظوا ليروا عالما خاليا من الخوف.

ويزعم الخبراء أن هناك صلة واضحة بين استمرار الفقر وسوء الأحوال الصحية.

لا يتجاوز عام ٢٠٠٥. ونحن نشجع البلدان المتقدمة النمو على ألا تستخدم التكنولوجيات الملائمة المتوفرة لجمع الثروات فحسب بل للنهوض أيضا بالرفاهة الاجتماعية لكل المواطنين في العالم. فوفقا لما قاله مارتن لوثر كينغ:

”إن عبقريتنا العلمية قد حولت العالم إلى حي، والآن ينبغي للتطور الأدبي والمعنوي الذي حققناه أن يحوله إلى رباط للأخوة“.

إن العدد الهائل من القضايا المدرجة على جدول أعمال الأمم المتحدة إنما هي معقدة ومركبة. وفي الواقع، فإن هذه التحديات تتجاوز أحيانا قدرة فرادى الدول. ومن ثم، علينا أن نُسخر الطاقات التعاونية للدول والقوى الفاعلة من غير الدول للتصدي إلى التغيرات الأساسية في العالم. وينبغي لهذه المنظمة أن تهتم ببعيد نظر الرئيس ترومان الذي قال في معرض إشارته إلى الميثاق:

”سيتم توسع الميثاق وتحسينه على مر الزمن. وستتطلب الأوضاع العالمية المتغيرة إدخال تعديلات عليه“.

فإن التغيير هو الشيء الوحيد الدائم وسان كيتس ونيفيس تشجع الدول الأعضاء على التسليم بأهمية التغيير فيما تطبق المفهوم الحقيقي للديمقراطية داخل مجلس الأمن، فإن الهيكل غير الديمقراطي لمجلس الأمن وعدم الإنصاف فيه يهددان بتقويض التزام الدول الأعضاء وثقتهم في المنظمة.

وبينما نمضي في الألفية الجديدة، ما زلنا نشاهد أبشع أشكال عدم إنسانية الإنسان. وما زالت الحروب والصراعات الأخرى بين الدول قائمة في العديد من المجتمعات في شتى بقاع العالم. وينبغي لنا أن نواصل دعم عمليات حفظ السلام لنكفل كبح العنف. وينبغي أن تستكمل مفاهيم صنع السلام وحفظ السلام بضرورة تحقيق

آراء توصل إليه قادة العالم بشأن كيفية مواجهة التحديات الرئيسية التي تواجه البشرية اليوم. ويستعرض الإعلان ويلخص الطريق الذي قطعه الأمم المتحدة على مر السنوات الخمس والخمسين الماضية. والأهم من ذلك أنه يقدم مخططاً للأمم المتحدة في القرن الجديد والألفية الجديدة والإرشاد الهام إلى الناس حول العالم في متابعتهم للسلام، والتنمية والتقدم المشترك. وأود أن أثنى على الدعوة التي قدمها الأمين العام كوفي عنان إلى العمل في الاحتفال الختامي للقمة. وينبغي لنا أن نعمل سوياً لكي نحول توافق الآراء الذي تم التوصل إليه في القمة إلى عمل ولكي نبشر بعهد جديد ينعم بالسلام والتنمية لجميع الناس في سائر أنحاء العالم.

ومن مهام الأمم المتحدة الرئيسية في القرن الجديد التمسك بأغراض ومبادئ ميثاقها، والنهوض بالديمقراطية في العلاقات الدولية، والمحافظة على السلام والاستقرار العالميين، وتيسير التنمية والرخاء لجميع البلدان. ويعد ميثاق الأمم المتحدة بمثابة إظهار لأمان الناس في المساواة والعدالة والحرية. وعلى مدى السنوات الخمس والخمسين الماضية، تمسكت الأمم المتحدة بأهداف الميثاق المتعلقة بحماية السلام وتطوير الصداقة وتشجيع التعاون، وكذلك المبادئ المحورية التي تهدد العلاقات الدولية، مثل المساواة السيادية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. ولهذه الأسباب بالذات، زادت الأمم المتحدة قوة ثم ارتفعت عضويتها من ٥١ إلى ١٨٩. ولا تزال المنظمة تلعب دوراً لا بديل عنه في الشؤون العالمية.

إن تاريخ السنوات الخمس والخمسين الماضية قد أثبت بوضوح فعالية أغراض ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. واليوم جعلت القضايا العالمية مصالحننا متشابكة وجعلت التكنولوجيا الحديثة اتصالنا أيسر. وفي هذه الظروف نحتاج، أكثر من أي وقت مضى، إلى الوقوف معاً في مواجهة تحدياتنا المشتركة على أساس من المساواة والاحترام المتبادل

وترسم التقارير الإحصائية المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز صورة مشؤومة. وسانت كيتس ونيفس تقلقها الزيادة السريعة في عدد الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وعواقبه الاقتصادية والاجتماعية على النمو في البلدان النامية. ولا يعترف هذا المرض بالحدود الوطنية ويهدد بتقويض التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستقبلية في كثير من دولنا. ونحن نتطلع إلى دورة استثنائية للأمم المتحدة بشأن الإيدز لتكتف فحجنا على الصعيد الدولي وتنسيقها بصورة أفضل.

ورغم كل عيوبها، فإن للأمم المتحدة دوراً يتعين عليها أن تلعبه في النظام الدولي. وبدون الأمم المتحدة ستفقد كثير من الدول الصغيرة مثل سانت كيتس ونيفس مدافعا عن المصالح الجماعية. وهذا غير مقبول. فما فتت الأمم المتحدة تعد واحدة من أقيم الهدايا التي قدمت للبشرية في الألفية الماضية. وهكذا يجب علينا أن نلزم أنفسنا بالمحافظة عليها.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد تانغ جياكسوان، وزير خارجية جمهورية الصين الشعبية.

السيد تانغ جياكسوان (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): أود أن أقدم إليكم تهنئي الحارة، يا سيدي، على توليكم رئاسة الجمعية العامة في دورتها الحالية. وإني لعل ثقة من أنه بحكمتمكم وخيرتكم، وبالدعم والجهود المنسقة للدول الأعضاء، سوف تكل جمعية الألفية أعمالها بنجاح. وفي الوقت نفسه، أود أن أعرب عن تقديري وشكري للسيد غوريراب للمساهمة التي قدمها إبان رئاسته للجمعية العامة في دورتها الماضية.

لقد احتتمت توا قمة الألفية التي جذبت الانتباه في جميع أرجاء العالم. ويعد إعلان ألفية الأمم المتحدة توافق

ظروف. ويجب لأي تعديل في هذه المنهجية أن يراعي بالكامل الظروف الاقتصادية المحددة للبلدان النامية. ولا ينبغي إجراء مثل هذه التعديلات إلا عند وجود توافق آراء من جميع الدول الأعضاء عن طريق المشاورات الموسعة، وهكذا يتم تيسير التشغيل الطبيعي والسليم للأمم المتحدة.

وثمة عمل هام آخر يواجهه الأمم المتحدة ألا هو الاستجابة للعالمية وتحقيق التنمية المشتركة للبشرية. ولقد شهد القرن العشرون رخاء لم يسبق له مثيل وأكبر قدر من الاستقطاب. وفي العقد الأخير من القرن، تقدمت العولمة الاقتصادية بخطى حثيثة، بينما استمرت الفجوة بين الشمال والجنوب في الاتساع. وطبقا للبنك الدولي، فإن إيرادات البلدان المنخفضة الدخل لا تمثل إلا ٦ في المائة من الإجمالي العالمي، في حين أنها تمثل نصف سكان العالم، بينما تصل إيرادات البلدان متقدمة النمو إلى ٨٠ في المائة وهي لا تمثل من حيث العدد إلا سدس سكان العالم.

ومن المزعج بصفة خاصة أن هناك فجوة أوسع حتى من ذلك بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو في ميدان التكنولوجيا المتقدمة. والاقتصاد الجديد حتى الآن لا يفيد إلا البلدان الغنية. ولا تزال معظم البلدان النامية من البلدان التي لا تملك المعلومات. وإذا سمح لهذه الحالة بالاستمرار، فستبقى بلدان نامية كثيرة محرومة لوقت طويل من فرصة المشاركة في التقدم التكنولوجي والنمو الاقتصادي وسيبقى العالم أكثر استقطابا.

ولمنع الفقر من ابتلاع إنجازات التنمية، وللمنع الظلم الاجتماعي من هز أساس الاستقرار العالمي، يجب على الأمم المتحدة أن تضطلع بدورها الواجب في تقريب الشقة بين الأغنياء والفقراء وتحقيق الرخاء المشترك في العالم. ومن مسؤولية الأمم المتحدة التي لا يمكن التنصل منها في القرن الجديد دعم إنشاء نظام اقتصادي دولي جديد يقوم على

والتشاور الديمقراطي. إن أغراض ومبادئ الميثاق لا يمكن أن تبلى ولكنها بالأحرى ذات أهمية كبرى اليوم.

وتتطلب الديمقراطية في العلاقات الدولية الالتزام بمبدأ المساواة في السيادة، كما نص عليه ميثاق الأمم المتحدة. وتختلف البلدان في الحجم والقوة والثروة، ولكنها جميعا أعضاء متساوون في المجتمع الدولي. ولا ينبغي التحيز ضد أي منها ولا تتحمل سيادة دولها أي انتهاك. والشؤون الداخلية لأي بلد ينبغي أن يتولى إدارتها شعب ذلك البلد وينبغي أن يبت في الشؤون العالمية الرئيسية لجميع البلدان عن طريق التشاور. ويتطلب الرد على التحديات العالمية تعاوننا وتنسيقا على صعيد العالم. وهذه ضرورة لزماننا وشرط لإنشاء نظام سياسي دولي جديد يتسم بالتزاهة والعدل. وهي أيضا الأساس والمصدر لحيوية الأمم المتحدة في القرن الجديد.

وينبغي لإصلاح الأمم المتحدة أن يكون تعبيرا كاملا عن الديمقراطية في العلاقات الدولية. ويرمي الإصلاح إلى حماية المصالح والحقوق الأساسية للدول الأعضاء بصورة أفضل، ويرمي بخاصة إلى تجسيد إرادة البلدان النامية المكونة لمجموع أعضاء الأمم المتحدة. ولا ينبغي له أن يلبي فقط احتياجات عدد ضئيل من البلدان. وينبغي لإصلاح مجلس الأمن أن يسعى إلى زيادة تمثيل البلدان النامية وأن يقوم على المداورات الموسعة بين الدول الأعضاء. ومن المناهض لإرادة الأغلبية الساحقة للدول الأعضاء تحديد مواعيد نهائية تعسفية أو الإرغام على تمرير الخطط غير الناضجة.

وهناك اتفاق عام بين الدول أعضاء الأمم المتحدة على وضع منهجية الأنصبة في الميزانية العادية والأنصبة المقررة لحفظ السلام على أساس مبدأ القدرة على الدفع. وهذه المنهجية أيضا منهجية أكدتها الجمعية العامة مرارا وتكرارا عن طريق قراراتها وينبغي لذلك التمسك بها في أي

العامة للقرار المتعلق بالمحافظة على معاهدة القذائف التيسيرية والامتنال لها (A/54/54) في دورتها الرابعة والخمسين بأغلبية ساحقة يدل على التصميم القوي لمعظم البلدان في العالم على الحفاظ على المعاهدة ومراعاتها بدقة. وينبغي للأمم المتحدة أن تواصل إبداء قلقها البالغ إزاء محاولة بلد معين تطوير نظام قذائف دفاعي يضر بالاستقرار الاستراتيجي العالمي، وينبغي لها اتخاذ التدابير اللازمة لوقف هذا التطور الخطير.

إن الأمن مسألة مشتركة ونسبية. ولا ينبغي لأي بلد أن يعزز أمنه على حساب أمن البلدان الأخرى. والسعي إلى تحقيق الأمن الانفرادي المطلق ليس مجديا وسيؤدي إلى المزيد من انعدام الأمن. ومع زيادة الاتصالات والتبادلات الدولية، ستجد بلدان العالم نفسها تتقاسم المزيد من المصالح المشتركة وتواجه المزيد من التحديات. ولا يمكن أن يتحقق الأمن إلا من خلال الحوار على أساس متساو وبروح التفاهم المشترك وبالتراضي. ولا يمكن المحافظة عليه إلا من خلال الاحترام المتبادل والتعايش السلمي، ولا يمكن ترسيخه إلا بالتعاون ذي المنافع المشتركة والتنمية المشتركة. والطريقة الوحيدة لحماية المصالح الأساسية لجميع البلدان وتعزيز الأمن الكلي هي استبدال مفهوم الأمن القديم القائم على التحالفات العسكرية والحشد العسكري بمفهوم جديد يتميز بالمساواة، والثقة المتبادلة، وتبادل المنفعة، والتعاون وتسوية النزاعات عن طريق الحوار.

وفي السنوات الأخيرة، توصلت الصين، وروسيا، وكازاخستان، وقيرغيزستان، وطاجيكستان، في إطار "شغهاي خمسة" ومن خلال المشاورات والتعاون القائم على أساس المساواة، إلى اتفاق فيما بينها بشأن بناء الثقة في المجال العسكري وخفض القوات العسكرية في مناطق الحدود. وهذا يقدم شيئا مفيدا للمجتمع الدولي ليستعين به في جهوده الاستكشافية لمفهوم أمني جديد.

التعاون على أساس المساواة ويهدف إلى التنمية المشتركة وضمن أن تعود العولمة بالفائدة على جميع الناس في العالم.

وينبغي للأمم المتحدة أن تعطي أولوية عليا لمسألة التنمية، وأن تبذل جهودا لتغيير الحالة الراهنة التي تهيمن فيها على الشؤون الاقتصادية العالمية حفنة من البلدان، وضمن حقوق البلدان النامية في المشاركة المتساوية في صنع القرارات الاقتصادية. وعند وضع قواعد اللعبة الاقتصادية العالمية أو مراجعتها، ينبغي أن يولى الاعتبار أولا لحاجة البلدان النامية بغية تيسير تنميتها والحد من المخاطر التي قد تواجهها عندما تشارك في العولمة. وينبغي للأمم المتحدة أيضا أن تقوم بتعبئة كل الموارد المتاحة وتشجيع المجتمع الدولي على تضيق "الفارق الرقمي" في التقدم التكنولوجي، وينبغي لها أن تساعد البلدان النامية على أن تغتنم بأقصى ما يمكنها الفرص التي أتاحتها التقدم العلمي والتكنولوجي الذي تحفزه الثورة المعلوماتية. وتقع على الأمم المتحدة أيضا المسؤولية عن إدخال قواعد جديدة في العالم لجعل العلم والتكنولوجيا يخدمان بالفعل كل البشر والقضية السامية للسلام والتنمية في العالم.

وبما أنه تحدث تغيرات هائلة وعميقة في الحالة الدولية، فإن من الموضوعات الرئيسية المطروحة على الأمم المتحدة وكل دولها الأعضاء ماهية المفهوم الأمني الذي ينبغي اعتناقه. وتمثل معاهدة القذائف المضادة للقذائف التيسيرية لعام ١٩٧٢ حجر زاوية هامة للاستقرار الاستراتيجي العالمي. وأي محاولة لتقويض شمول وفعالية هذه المعاهدة سيكون لها أثر سلبي عميق على السلم والأمن العالميين. وإن اقتراح إنشاء منظومة دفاع وطنية ضد القذائف يهدف بصفة أساسية إلى تحقيق التفوق الانفرادي العسكري والاستراتيجي، وبالتالي هو صورة طبق الأصل لعقلية الحرب الباردة. وهذه الخطة، إذا ما نفذت، لن تؤدي إلا إلى آثار سلبية خطيرة على الأمن في كل العالم. واعتماد الجمعية

الوقت، يجب ألا نعجز عن رؤية تعقيد التدخلات الدولية وخطر التدخل غير الملائم. إذ ينبغي لتدخل الأمم المتحدة أن يهدف إلى إزالة الأسباب الأساسية للصراع بدلا من تأخير تسويته. وينبغي أن يهدف إلى تيسير المصالحة بين الأطراف المتصارعة بدلا من تعميق كراهيتها وعدائها. ونحن نرى أنه يجب على القوى الكبرى ومجموعات البلدان احترام سيادة البلدان المعنية وسلامة أراضيها بدلا من التدخل في شؤونها الداخلية أو إشعال صراعات جديدة.

وفي الظروف الجديدة، لا تزال عمليات حفظ السلام وسيلة هامة للأمم المتحدة للوفاء بواجبها في مجال ضمان السلم والأمن الدوليين. وفي هذا الصدد، لا بد من ضمان وتعزيز مسؤولية مجلس الأمن وقيادته السياسية في عمليات حفظ السلام وضمان مراعاة مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وينبغي لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أن تطلق بفهم واقعي وفي إطار قدرات الأمم المتحدة. ويجب أن توظف الموارد المحدودة حيث تكون أشد الحاجة إليها.

والبشر هم أئمن المخلوقات على وجه الأرض. وتشجيع التنمية البشرية وحماية كافة مصالح البشر وحقوقهم هي المسؤولية الأساسية لجميع البلدان. والصين أكبر بلد من حيث عدد السكان في العالم. ولقد قطعت الحكومة الصينية على نفسها عهدا بحماية استقلال الشعب الصيني وكرامته، وكفالة أن يتمتع ١,٣ مليار صيني بالحق في الحياة الكريمة والتنمية الشاملة. وهي تعتبر ذلك واجبها المقدس، وستبذل قصارى جهدها من أجل تحقيق تلك الغاية.

وتحسين حقوق الإنسان عملية مستمرة. وتتوقف حالة حقوق الإنسان في كل بلد على شعبه فيما يتعلق بالتقييم والتحسين. ولأن كل شعب يعيش في ظروف مختلفة عن غيره من الشعوب، فإن الشكل الذي تتجسد فيه حقوق الإنسان يتغير تبعا لهذه الظروف ويتغير أيضا بمضي الوقت.

وقد لاحظنا بغبطة التغيرات الإيجابية التي طرأت على الحالة في شبه الجزيرة الكورية والنتيجة الإيجابية لاجتماع القمة التاريخي الناجح بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجمهورية كوريا. وقد دل مرة أخرى على أن الحوار والتشاور القائم على أساس المساواة يعمل على زيادة الثقة المتبادلة وتحسين العلاقات بين الدول. ونحن نعرب عن تقديرنا للجهود التي تبذلها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجمهورية كوريا لتعزيز السلم والاستقرار والتنمية في شبه الجزيرة وفي المنطقة.

ونعرب عن أسفنا العميق إذ أن مؤتمر القمة الثلاثي في كامب ديفيد لم يسفر عن أي اتفاق. ونعتقد أن عملية السلام في الشرق الأوسط ستمضي إلى الأمام ما دامت الأطراف المعنية تشارك بجدية وصبر وثبات في المفاوضات وتنفذ بصورة جدية الاتفاقات التي تم التوصل إليها بالفعل فيما بينها على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وفقا لمبدأ الأرض مقابل السلام وبروح الثقة المشتركة والسعة المتبادلة.

لقد عانت البشرية خلال القرن العشرين الكثير من ويلات الحرب. وفي القرن الحادي والعشرين يجب منع حدوث الأزمات الإنسانية الكبرى، ويجب عدم السماح بتكرار مأساة الأشخاص الأبرياء الذين يذبحون بأعداد ضخمة. وتتحمل الأمم المتحدة المسؤولية الأساسية عن صون السلم العالمي، ولذا يتعين عليها أن تعمل بجد أكثر لوقف الصراعات وإنهاء الحروب.

وفي عالم اليوم، لا تزال الهيمنة وسياسة القوة موجودة. وقد أدت التزايدات على الأراضي، والتعصبات العرقية، والشقاق الدينية، إلى صراعات إقليمية لا تنقطع. وتأمل بعض البلدان والإقاليم في أن تساعد الأمم المتحدة على وقف الصراعات، وهو ما نتفهمه تماما. وفي ذات

التجارة العالمية، ستكون هناك طفرات كبيرة فيما يتعلق بانفتاحها. فسوف تفي الصين بالتزاماتها وتقوم بتعهداتها بينما تتمتع بحقوقها.

وعلى الرغم من أنه سيكون هناك صعوبات، ومخاطر، وتحديات، على الطريق أمامنا، فإن الصين قادرة على إزالة كل عقبة وتحقيق هدفها الكبير المتمثل في التحديث. وسوف تلتزم الصين بشكل دقيق بسياساتها الخارجية المستقلة القائمة على السلام، ومواصلة تطوير علاقاتها الودية مع بقية بلدان العالم على أساس المبادئ الخمسة للتعايش السلمي - والصين القوية والمتطورة لن تفيده شعب الصين البالغ تعداداه أكثر من مليار نسمة، فحسب، بل ستخدم الرخاء والتقدم على مستوى العالم.

وإن حسم قضية تايوان بشكل نهائي وإتمام توحيد الوطن الأم هو الأمل المشترك للشعب الصيني قاطبة. بمن في ذلك رفاقنا في تايوان. وإن التمسك بمبدأ إعادة التوحيد سلمياً، والبلد الواحد، والنظامين، في حسم مسألة تايوان، سوف يخدم تنمية الجانبين على ضفتي المضائق، ويسهم في زيادة المودة والوحدة بين مواطنينا على جانب من الجانبين، ويسهل إحلال السلام والاستقرار في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. ولقد التزمت حكومة الصين وشعبها بقوة أكثر من غيرهما بإعادة التوحيد سلمياً. وقد دلت الحكومة والشعب على أقصى درجات الصدق ولم تدخر وسعاً في سبيل ذلك. ونحن على اقتناع بأن الصين ستكون قادرة على تحقيق إعادة التوحيد الكامل في مرحلة قريبة، بفضل تضافر جهود الشعب الصيني برمته.

لقد عهد إلينا بمهمة بالغة الأهمية لتخطيط مسار الإنسانية في القرن المقبل. فلنضم صفوفنا، ولنعمل معا من أجل بناء عالم أكثر أمناً، ورخاء، وتقدم في القرن الجديد.

ولذلك فإن كيفية حماية حقوق الإنسان وتعزيزها تعتمد على الظروف الفعلية والاحتياجات المحددة لكل بلد. والفرض التعسفي لمجموعة ثابتة من قواعد حقوق الإنسان، بغض النظر عن الاختلافات في البيئة والواقع، لا يخدم مصالح الشعب في أي بلد. والتدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى باسم حماية حقوق الإنسان بغية تحقيق أجندة سياسية خاصة، هو ببساطة انتقاص من شأن مسألة حقوق الإنسان وحياتها لها.

وينبغي للأمم المتحدة أن تشجع بقوة على الحوار والتبادل بين الحضارات وسائر البلدان في مجال حقوق الإنسان، وألا تشجع على المواجهة أو الإقصاء - وذلك هو الاتجاه العام لحركة حقوق الإنسان. وفي إطار تقديم المساعدات الإنسانية، ينبغي للأمم المتحدة أن تعطي أولوية مماثلة لمنع الصراعات وحماية حقوق الإنسان، من ناحية، وللحد من الفقر والقضاء عليه من ناحية أخرى. وفي هذا السياق، ينبغي أن تعمل الأمم المتحدة بالتنسيق والتعاون الوثيقين مع البلدان والحكومات المعنية، لا أن تتجاوزها، وأن تضمن حقوق الإنسان لغالبية الشعب، وإلا، فإن هذه العمليات ستؤدي إلى كوارث إنسانية أوسع نطاقاً. وعندما يلتزم بالمبادئ سالفه الذكر، يمكن للأمم المتحدة أن تقوم بدور مفيد في حماية حقوق الإنسان.

وقبل بضعة أيام، أعلن الرئيس الصيني جيانغ - زيمين، للعالم أجمع ومن على هذا المنبر، عزم شعب الصين القوي على تحويل الصين إلى بلد قوي، متحد يتمتع بالرخاء، وبدرجة عالية من الديمقراطية، وتعزيز السلم العالمي والتنمية. وخلال العشرين عاماً الماضية، ومنذ بدء الإصلاح والانفتاح، أتمت الصين المرحلتين الأولى والثانية من استراتيجية التحديث. ومع إطلاق القرن الجديد، ستبدأ الصين المرحلة الثالثة من استراتيجيتها وتدخل مرحلة جديدة من التحديث المتسارع. وعندما تنضم الصين لعضوية منظمة

خلال إقامة اتصال حقيقي وتوثيق الأواصر بين الأفراد والشعوب. وحتى نتأكد من أن هذه الاتصالات وهذه الأواصر لن تتحول إلى توترات ونزاعات، فلا بد أن يسعى مجتمع الدول إلى فهم وإدارة ظاهرة الهجرة. ولا بد أن نعمل سوياً لمنع تدفقات الهجرة من أن تتحول إلى الفوضى، تلك الفوضى التي سيدفع الإنسان ثمناً باهظاً لها في نهاية المطاف.

ويجب أن تدار الهجرة بقواعد تتصف بالشفافية والثبات. ومصدر هذه القواعد وأساسها المنطقي الأمم المتحدة، التي أناط بها ميثاق سان فرانسيسكو في الفقرة ٣ من المادة ١ الدور الأساسي لـ :

”تحقيق التعاون الدولي على حل المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية.“

وأقول لكم أن الهجرة اليوم بين القارات أو داخلها أصبحت مشكلة دولية ذات طابع اقتصادي، واجتماعي، وثقافي، وإنساني.

وأي حل للمشاكل المتعلقة بالهجرة لا بد أن يتفق مع عملية العولمة. فقد اختصرت العولمة المسافات والوقت. وربطت، إلى درجة لم يسبق لها مثيل، بلدانا في أماكن متباعدة من العالم. وهناك من يتكلمون، ربما عن حق، عن ”نهاية الجغرافيا“.

والمفارقة التي تواجهنا تنبع من الصعوبات الحقيقية الناجمة عن العولمة، التي لا تمتد إلى المجالين الاقتصادي والمالي ومجال المعلومات فحسب، بل إلى مجال حركة الشعوب كذلك. ويمكن أن تعزى معظم هذه الصعوبات إلى الانتقال المعقد لكثير من البلدان المتقدمة إلى مجتمعات متعددة الأعراق ومتعددة الثقافات.

وبنو البشر ليسوا سلعا. فعندما يتحرك الأفراد، يصونون جذورهم، وخصائصهم، وتجاربهم، حتى عندما

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن لبيان معالي الأونرايل لاميرتو ديني، وزير الخارجية في إيطاليا.

السيد ديني (إيطاليا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أهنيئ السيد ثيو - بن غورياب، وزير خارجية ناميبيا، على قيادته الحكيمة لأعمال الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة، وعلى تحضيره المتمكن لقمة الألفية. كما أود أن أتقدم بأطيب تمنياتي للرئيس الجديد، السيد هاري هولكيري، بمناسبة تقلده مهام منصبه الرفيع. إن التزامكم وخبرتكم يكسبان قيمة لا تقدر لضمان نجاح الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة.

إن إيطاليا تؤيد كل التأييد البيان الذي أدلى به السيد هوبر فيدرين وزير خارجية فرنسا، باسم الاتحاد الأوروبي الذي ترأسه فرنسا حالياً. وإن إيطاليا سوف تدلي بدلوها، وصولاً إلى الأهداف التي أشار إليها. وسمحوا لي أن أضيف أنه بغية الاضطلاع بالتزامنا لتحقيق هذه الأهداف المشتركة، ستتقدم إيطاليا بترشيحها لعضوية مجلس الأمن لفترة السنتين المقبلة.

إن عام ٢٠٠١ سيكون عام الأمم المتحدة للحوار بين الحضارات. ومن خلال اعتمادنا بالإجماع للقرار ذي الصلة خلال الدورة الثالثة والخمسين، فقد بينت الجمعية العامة مدى اهتمامها وإدراكها للتغيرات الهيكلية العميقة الجارية حالياً في مجتمعاتنا الوطنية. ولذا، كان ذلك مؤشراً قوياً بالنسبة لعدد من الموضوعات التي أوردتها الأمين العام في تقريره بشأن دور المنظمة في القرن الحادي والعشرين. وينبغي ألا تغفل هذه المواضيع عن الإشارة إلى الموجة الجديدة للهجرة الدولية، تلك الهجرة التي تشمل أخطر جوانبها الهجرة غير المشروعة والمساس بكرامة الإنسان.

وينبغي عدم تناول الحوار بين الحضارات بطريقة مجردة أو نظرية. ولا بد من أن يتم تناول هذا الحوار من

من إيطاليا بمبلغ إجمالي قدره ٦ بلايين من الدولارات خلال السنوات الثلاث القادمة.

وستتطلع إيطاليا كذلك بدور فعال في حث الأطراف الرئيسية في مجال المساعدة الإنمائية على إظهار عزمها في التحضير لمؤتمر أقل البلدان نمواً، المزمع عقده في بر وكسل في أيار/مايو القادم. وفضلاً عن ذلك، تؤكد بلادي دعمها لاحتياجات وتطلعات الدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان غير الساحلية، كما أكدت في المجلس الاقتصادي والاجتماعي وغيره من المحافل.

ولكن تخفيض الدين لا يكفي. فلا بد من أن يقترن بسياسات حكومية رشيدة في البلدان المنتفعة كجزء من استراتيجية متكاملة تؤكد عقدا اجتماعيا دوليا جديدا. وبعبارة أخرى، ينبغي لنا أن نعمل على تشجيع صفقة تجمع بين الإصلاحات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية الجادة، وفتح الأسواق الدولية. والاجتماع الحكومي الدولي الرفيع المستوى لعام ٢٠٠١، المعني بالتمويل من أجل التنمية سيتيح لنا فرصة سانحة لوضع استراتيجية نهائية.

والمخاوف التي تولدها الهجرة أحيانا يجب ألا تجعل البلدان الصناعية تبني حواجز وأسوارا جديدة. فهذه المخاوف ترفض الصلة بالتنوع وتجعل البعض يشعر وكأنه غريب في بلده. وإذا بنيت أوروبا على الخوف، على سبيل المثال، فستنظر إلى المهاجرين على أنهم أعداء ينتمون إلى عرق آخر. ويجب تشجيع أي جهد للتغلب على هذه القوالب الجمادة السلبية، مثل مؤتمر مكافحة العنصرية، المزمع عقده عام ٢٠٠١ في بريت وريا.

وللاتحاد الأوروبي قدرة كبيرة على استيعاب الأفراد، ولديه بالفعل مجتمعات ضخمة من المهاجرين. إلا أنه لم يستحدث نهجا مشتركا إزاء الهجرة إلا الآن. وتعتمد استراتيجية الاتحاد الأوروبي على التعاون مع البلدان

يصبحون على اتصال دائم بمجتمعات تختلف عن مجتمعاتهم. وبالتالي، هناك حاجة إلى التسامح المتبادل، صونا لعاداتنا وتقاليدينا.

والأبعاد المتنامية للهجرة تزيد اتساع الفجوة بين القدرات الإدارية لكل حكومة وقدرة كل فرد على الحركة. ويتأثر ذلك تأثيرا كبيرا بالتقدم في مجال الاتصالات. وغالبا ما يجرى سد هذه الفجوة عن طريق الجريمة المنظمة والجرمين القاسين الذين يتاجرون بالأفراد في بعض الحالات، مما يعد شكلا حديثا للرق.

وينبغي أن نتساءل عن الكيفية التي يمكننا بها صون الحرية في نفس الوقت الذي نكبح فيه العبودية، وكيف نمنع التنمية الاقتصادية العالمية من إثارة توترات اجتماعية، وكيف نضمن أن يسفر الاتصال المتزايد بين مختلف الحضارات عن الحوار بدلا من التعصب؟ علينا أن نلتزم جميعا التزاما صارما وثابتا بوضع قواعد إذا طبقت، كان لها أثر إيجابي على تدفقات الهجرة على الصعيد الدولي، مما يعود بالفائدة على كل من البلدان المصدرة والمستضيفة للمهاجرين.

وتحسين حياة الملايين تحد أساسي للتنمية، فيجب أن يكون هناك التزام واضح وصريح وفعال بالقضاء على الفقر. وينبغي لنا أن ندرك أنه في عالم يتسم بالعولمة، يمكن للهجرة أن تؤدي إلى الفقر التدريجي في مناطق سبق وأن عانت من الحرمان الاقتصادي والاجتماعي.

ومبادرات المساعدات الإنمائية من جانب البلدان الصناعية والمنظمات غير الحكومية على السواء لا يمكن أن تقضي على البؤس والفقر إلا إذا صاحبها إدراك بأن الدين الخارجي عبء ضخم على عاتق الحكومات، والأسر، والأفراد. والعفو السخي عن دين أفقر البلدان ليس خيارا فحسب: فأنا أشعر بأنه ضرورة. ولهذا، وافق البرلمان الإيطالي مؤخرا على قانون بتخفيض الدين الخارجي المقترض

مثيل. والواقع أنه منذ أوائل الثمانينات. ارتفع عدد البلدان التي تستقبل مهاجرين من ٣٩ إلى ٦٧ بلدا، بينما ارتفع عدد البلدان المصدرة للمهاجرين من ٢٩ إلى ٥٥ بلدا. وسنخضع أنفسنا إذا اعتقدنا أن ظاهرة هامة كهذه يمكن التحكم فيها من خلال الاتفاقات الثنائية فحسب.

أولى الاتحاد الأوروبي أولوية للتعاون بين الحكومات الوطنية منذ اجتماع المجلس الأوروبي في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩. ولكن التجربة الأخيرة تشير إلى الحاجة إلى اتباع نهج لا يمكن فيه إلا للأمم المتحدة بأن تمنح طابع العالمية الذي لا غنى عنه.

وإيطاليا لديها الكثير ما تتشاطر في هذا الصدد. وحتى عقود قليلة مضت، أجبرت قطاعات كبيرة من سكاننا على السعي من أجل الحصول على عمل في بلدان بعيدة تتكلم لغات مختلفة ولها تقاليد مختلفة. وغالبا ما اتسمت حياتهم بالصعوبات، والحاجة والبعد عن الأسرة. وفي هذا الفصل من التاريخ الاجتماعي نقاط مضيئة ونقاط مظلمة، ولكن وبصورة إجمالية كان هذا الفصل مصدرا لثروة أخلاقية وروحية كبيرة.

وابتداء من أوائل السبعينات، أصبحت إيطاليا أرض هجرة، بالرغم من أنها لم تكن قادرة بعد على توفير فرص كاملة للعمالة لشعبها كله. وبصفتها أرضا للهجرة منها وإليها، على حد سواء، فإن إيطاليا بوسعها التكلم بطريقة بناءة عن الهجرة العالمية في الوقت الحاضر. يستند القانون المحلي الإيطالي إلى مبدأ "التكامل اللين" المصمم لتهيئة فرصة للمقيمين الدائمين لا تجبرهم على التخلي عن تراثهم الغني المتمثل في ثقافتهم الأصلية.

واستنادا إلى هذه الأسس، أحث، هنا أمام الجمعية العامة، الأمم المتحدة على زيادة وعي مجتمع الدول ووضع صكوك ملائمة. وأرى أن تكون ثلاثة صكوك، جديدة

الأخرى، حيث أنه لا يمكن معالجة القضية إلا من خلال دوريات الحدود والقمع القاسي للهجرة غير المشروعة، بغض النظر عما يتكلفه ذلك.

وطيلة سنوات عديدة لم يساور أوروبا القلق بسبب الآثار الطويلة الأجل للهجرة. ولكن الآن، لما كان معدل الولادات في انخفاض وعدد المسنين في ازدياد، فمن الضروري أن تتخذ أوروبا استراتيجية تحتضن عملية معقدة لإدماج أفراد من مناطق مختلفة من العالم.

وهناك أيضا الاتجار المفقع والمشين بالأفراد. وكما قالت مادلين أولبرايت، وزيرة خارجية الولايات المتحدة، في هذه الجمعية، لا بد أن نضع حدا لهذا الاتجار، وحدا للقوارب التي تبحر مليئة بالحزن واليأس، ويجررها الأمل في أرض الميعاد. إن صور هذا العبور غير الشرعي أصبحت لا تطاق. فهي تلخص حالة تتحكم فيها السوق السوداء التي تزيد فيها عن الحد العمالة غير المشروعة. وهذا الشكل الجديد من القرصنة سيكون مستحيلا إذا عرف المشاركون فيه أنه لا يمكنهم أن يعولوا على التواطؤ، ووجود الملاذ، والإفلات من العقاب في معظم الأحيان.

وعلى سبيل المثال، فإن البحر الأبيض المتوسط، الذي ازدهرت حوله حضارات عظيمة، يجتازه أفراد يدفعون ثمنا لبعض المستغلين القساة، ويصبحون في بعض الأحيان من ضحاياهم. وفي حالات كثيرة يجد المهاجرون غير الشرعيين أنه من الصعب الوصول إلى مجتمعات يسود فيها القانون. وينتهي بهم الأمر إلى معاملتهم بوصفهم سلعا.

وكما نعلم، للهجرة أسباب متنوعة: الفقر، والصراع الإثني والديني، وقمع النظم الشمولية. ومطالب الاقتصادات الأكثر ثراء. واليوم، أكثر من أي وقت مضى، تنشط الهجرة نتيجة بث صور كثيرا ما تشوه الآمال الحققة في حياة أفضل. وفضلا عن ذلك، فقد بلغت نسبة لم يسبق لها

ولذلك تدعو الحاجة إلى وضع ميثاق تضامن لإيجاد أفضل الطرق وأنجعها لتحقيق التوازن بين عرض العمالة والطلب عليها، مع الاحترام التام لتنوع من يعينهم الأمر. والتحدي الأكبر في عصر العولمة هو تصميم أنماط جديدة من التعاون بين الحكومات تمكن الجميع من مراعاة مصالحهم في قرارات السياسة الدولية. وتواصل الأمم المتحدة كونها المنتدى الطبيعي إلى أكبر حد لاعتماد تلك القرارات وضمن تنفيذها.

وأشير في ختام كلمتي اليوم إلى العبارات التي قالها رئيس أمريكي عظيم هو جون فتر جيرالد كيندي. فقد قال منذ زهاء أربعين سنة مضت ما يلي:

”البوق يدعونا الآن مرة أخرى لتحمل عبء كفاح طويل ضد العدو المشترك للإنسان ألا وهما: الطغيان والفقر والمرض والحرب ذاتها.

”هل نستطيع أن نشكل ضد أولئك الأعداء تحالفا كبيرا وعالميا بين الشمال والجنوب وبين الشرق والغرب، تحالفا يكفل حياة أكثر ثراء لجميع الناس؟ هل نستطيعون أن تشتركوا في هذا الجهد التاريخي؟“ (خطاب التنصيب، ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٦١).

هذا ما قاله ذلك الرئيس، وهذه هي رغبتني التي أصرح عنها هنا: الأمم المتحدة، بدورها الذي لا غنى عنه، تستطيع أن تعزز مساهمتها في إيجاد عالم أفضل وأعدل يدعمه أعضاؤه بقوة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطيت الكلمة الآن لصاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح النائب الأول ورئيس الوزراء ووزير الخارجية بالكويت.

الشيخ الصباح (الكويت) (تكلم بالعربية): يسعدني باسم وفد دولة الكويت أن أتقدم لسعادتكم بخالص التهئة

بتنسيقها وتكاملها. أولا: تقديم المساعدة إلى البلدان النامية؛ والمساعدة المتصلة بمنع التوترات وقمعها، التي تؤدي بصورة جزئية على الأقل، إلى زيادة تدفقات الهجرة، وتقديم المساعدة لتيسير دمج اقتصاداتها مع اقتصادات البلدان الأكثر تقدما. وحسبما هو معروف لنا جميعا، هذه مسألة ذات أولوية تتابعها الأمم المتحدة من خلال لجان شتى ومن خلال النهوض بدور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويتعين علينا أن نكافح لتحسين الصكوك المتوفرة بالفعل لنا، ونستجيب للمقترحات المثالية التي قدمها الأمين العام كوفي عنان.

وثانيا، وكرادع للدخول غير الشرعي، نحتاج إلى إنفاذ القوانين على نحو أكثر صرامة وثباتا. ويستند النجاح إلى التعاون الفعال بين بلدان المنشأ، وبلدان العبور وبلدان الوصول. وينبغي أن ترمي تلك الجهود إلى منع انتشار جيوب الجريمة غير الشرعية والمنظمة وذلك بتعزيز المزيد من الاستقرار والسلطة الأدبية والرقابة في الديمقراطيات الحديثة العهد. وسيكون ذلك عظيم الجدوى لتعزيز دعم الرأي العام في البلدان الصناعية من أجل سياسات التعاون.

وثالثا، نحن بحاجة إلى تنظيم الهجرة لكي تصبح مصدرا للاستقرار والثروة، لفائدة الجميع. ولكي يحدث ذلك، يتعين أن تتم الهجرة بصورة قانونية. وإذا امتثل الجميع للقانون، سوف يُرحب بالمهاجرين في البلدان المضيفة لهم ويندمجون تماما في المجتمع.

تلك هي المبادئ التوجيهية الثلاثة التي لا بد من وضعها في إطار عالمي. وهناك منظمات كثيرة تتناول الهجرة على الصعيد الدولي. ومع ذلك وبالرغم من أنها تقدم خدمات جديدة بالثناء، إلا أن طابعها القطاعي يعني أنها لا تستطيع أن تتوفر لها الرؤية الشاملة التي لا يمكن أن تكون فعالة إلا بضمان التنسيق.

لمواجهة القضايا والتحديات الملحة التي تواجه المجتمع الدولي في مجالات متعددة. ولعل أبرز هذه التحديات التي تعيق تحقيق طموحات شعوب العالم للعيش في حياة حرة وكرامة وأمنة هي سباق التسلح، وتزايد الصراعات القومية والعرقية والفقر والجهل والتنمية، وقضايا حقوق الإنسان والإرهاب وتدهور البيئة وتفشي الأمراض الفتالة كالإيدز والملاريا وتحديات ومشاكل أخرى كثيرة لا مجال لحصرها الآن.

إن آثار ومخاطر هذه المشاكل تتجاوز الحدود الوطنية وتسقط أمامها أية حواجز مصنعة. وهذا ما يؤكد الحاجة إلى تضافر الجهود الدولية ودعم وتفعيل دور الأمم المتحدة وأجهزتها المختلفة للتصدي لها.

ونلاحظ هنا بارتياح أن الجهود والمسااعي الدولية مستمرة ولم تتوقف في محاولة لإيجاد حلول لهذه القضايا، فقد شهدت السنوات الماضية انعقاد العديد من المؤتمرات العالمية والدورات الخاصة للجمعية العامة، ساهمت نتائجها في تسهيل التوصل إلى كثير من الاتفاقات والمعاهدات الدولية في مجالات مختلفة.

ففي هذه الاجتماعات، تم تجديد العزم على ضرورة التخلص من مخاطر الأسلحة النووية وانتشارها وما تسببه من رعب وتهديد للأمن والسلم الدوليين، ودعم منهاج عمل بيجين للرقى بمكانة المرأة وتحسين وضعها وكفالة حقوقها في جميع النواحي، ودعم نتائج قمة كوبنهاغن والعمل على تطبيقها لتحقيق التنمية البشرية لمختلف شعوب العالم.

وفي هذا المجال، تفخر دولة الكويت وتعتر بمحافظتها على المركز الأول عربيا واحتلالها كذلك المركز السادس والثلاثين على مستوى العالم في التنمية البشرية حسب التقرير الذي أصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لسنة ٢٠٠٠. وتعترم الكويت مواصلة جهودها لتحقيق مكانة أفضل في المستقبل من خلال الالتزام وتنفيذ المبادئ

على انتخابكم بالاجماع رئيسا للدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة متمنين لكم التوفيق والنجاح في إدارة أعمال هذه الدورة التاريخية الهامة. وأؤكد لكم رغبة واستعداد وفد بلادي في التعاون الجاد والبناء معكم لكي تحقق هذه الدورة الأهداف والتطلعات التي نصبوا إليها جميعا.

كما يسعدني أن أشيد بالجهود المميزة والحكمة التي أظهرها سلفكم في إدارته لأعمال الدورة الماضية للجمعية العامة. وأغتتم هذه الفرصة لأعبر عن اعجابنا وتقديرنا للدور البارز الذي يوم به سعادة الأمين العام للأمم المتحدة السيد كوفي عنان الذي بذل منذ توليه مهامه ولا يزال جهودا كبيرة في سبيل تطوير وتحسين أجهزة الأمم المتحدة لجعلها أكثر فعالية في خدمة قضايا الأمن والسلام والتنمية، وأكثر مواءمة لمواكبة التغيرات التي طرأت على العلاقات الدولية.

وفي هذا السياق، ترحب الكويت بانضمام عضو جديد لمنظمتنا وهي جمهورية توفالو، التي يعزز انضمامها طابع العالمية للأمم المتحدة.

قبل عدة أيام، شهدت الأمم المتحدة تجمعا تاريخيا غير مسبوق ضم عددا كبيرا من رؤساء الدول والحكومات الذين حضروا لتجديد العهد والالتزام بميثاق الأمم المتحدة، وللتعبير عن الإيمان والقناعة بدور هذه المنظمة في الإسهام في بناء عالم قائم على العدل والمساواة والتعايش والتعاون.

لقد كانت قمة الألفية مناسبة تاريخية هامة لتقييم منجزات واخفاقات الماضي والاستفادة منها للتحضير والإعداد لتحديات المستقبل. ويعتبر الإعلان الختامي الصادر عن القمة، وكذلك التوصيات التي تضمنها تقرير الأمين العام، عن دور الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين بمثابة تحدي وتوجيه للطريق الذي يجب أن نسلكه جميعا

لقد مضت عشرة أعوام على الغزو العراقي لدولة الكويت، ذلك الغزو الذي شكل سابقة خطيرة في العلاقات الدولية كونه انتهاكا فاضحا لميثاق الأمم المتحدة والمبادئ والأعراف الدولية، علاوة على تقويضه للأمن والاستقرار في منطقة الخليج. وتستذكر الكويت هنا باعتراز وقفه المجتمع الدولي وإرادته الصلبة في إدانة العدوان وإظهار العزم والحزم القوي على التصدي له وإزالته. وقد تمثل ذلك بوضوح في القرارات المتلاحقة التي أصدرها مجلس الأمن تحت الفصل السابع من الميثاق منذ اليوم الأول للغزو في الثاني من آب/أغسطس ١٩٩٠.

إن هذه الوقفة التاريخية للمجتمع الدولي جسدت ورسخت مفهوم الأمن الجماعي وكانت بمثابة إعلان عن بدء نظام دولي جديد ورسالة واضحة وصریحة لكل نظام حكم يتبنى سياسات عدوانية ويسعى للتوسع على حساب الغير.

إن أحداث العدوان العراقي الغادر ما زالت ماثلة أمامنا وما زال مجلس الأمن منشغلا في معالجة الآثار التي ترتبت على هذا العدوان، حيث اضطر المجلس منذ بداية الغزو وحتى الآن لإصدار ٥٤ قرارا، وعددا كبيرا من البيانات الرئاسية للتعامل مع ماطلات ومراوغات الحكومة العراقية المهادفة إلى التهرب من الالتزامات الدولية. إنه من المؤسف حقا، أنه بعد مرور عشر سنوات لم تستجب الحكومة العراقية بعد لمتطلبات قرارات مجلس الأمن.

ولعل أبرز هذه المتطلبات التي نصت عليها قرارات مجلس الأمن كشروط أساسية قضية الأسرى والمرتهنين الكويتيين وغيرهم من رعايا الدول الثالثة. فهذه القضية الإنسانية التي تجسد مآسي مئات من العائلات التي لا تعرف مصير أبنائها، ما زالت تراوح مكانها دون حصول أي تقدم يذكر. وما زالت القرارات ٦٨٦ (١٩٩١) و ٦٨٧ (١٩٩١) و ١٢٨٤ (١٩٩٩)، التي طالبت العراق بالتعاون

والأهداف التي نصت عليها الاتفاقيات والمعاهدات الدولية في مجالات التنمية البشرية وحقوق الإنسان، وتوظيفها على المستوى الوطني للارتقاء بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية. ولعل مساهمة مجلس الأمة مع الحكومة، وهو السلطة التشريعية في الكويت والذي هو نتاج الحياة البرلمانية والديمقراطية في الكويت، سيسرع في تحقيق أهداف الشعب الكويتي وإنجاز طموحاته.

لقد حققت الأمم المتحدة طوال العقود الماضية إنجازات عديدة وأثبتت فعاليتها في حل الكثير من النزاعات، وساهمت في الحد من تفاقم كثير من المشاكل، حتى أصبح من الصعب أن نتخيل حاليا عالما من غير الأمم المتحدة. وقد أكد إعلان القمة الألفية أن الأمم المتحدة هي الدار المشتركة التي لا غنى عنها للأسرة الدولية بأسرها.

لذلك، ونظرا للتغيرات الجذرية الهائلة في النظام العالمي وبرز مشاكل وتحديات جديدة، فإنه من الضروري أن نواصل دعم جهود الأمين العام والعمل معا لإصلاح أجهزة الأمم المتحدة حتى تتواكب مع المتغيرات الدولية وتستجيب بفعالية لتحديات المستقبل. وفي هذا الشأن، نعيد التأكيد على ضرورة العمل على تحسين وتطوير أساليب وإجراءات عمل مجلس الأمن وإضفاء مزيد من الشفافية على أعماله وزيادة عدد أعضائه الدائمين وغير الدائمين وذلك لتوسيع نطاق المشاركة في صنع قراراته وفق ضوابط تحقق التوازن العادل في التمثيل والفعالية في أداء المجلس لمهامه ومسؤولياته في حفظ الأمن والسلم الدوليين.

كما لا يفوتنا هنا، التأكيد على أهمية أن تقوم جميع الدول الأعضاء بدفع أنصبتها بالكامل، وفي الوقت المحدد، سواء في الميزانية العادية للأمم المتحدة أو ميزانية عمليات حفظ السلام حتى تتوفر للأمم المتحدة الموارد المالية الكافية للقيام بالمهام المنوطة بها.

الأمن. ولعل أبلغ رد على ذلك هو ما حكم به الأمين العام، في الفقرة ٥٤ من تقريره عن أعمال المنظمة، حيث قال: ”وما زال عدم امتثال العراق لقرارات مجلس الأمن المختلفة موضع قلق عميق“.

كما أن القرار الذي صدر عن الاجتماع الوزاري الأخير لمنظمة المؤتمر الإسلامي الذي عقد في كوالالمبور بماليزيا في شهر حزيران/يونيه الماضي، يؤكد بصورة لا تقبل الشك أن هناك موقفا دوليا وإقليميا واحدا بضرورة تنفيذ العراق للقرارات الدولية، حيث طالب ذلك القرار الحكومة العراقية، من ضمن أمور أخرى، بمواصلة الجهود لاستكمال تنفيذ التزاماته بموجب قرارات مجلس الأمن تحقيقا للأمن والسلم والاستقرار في المنطقة، ورحب بصدور القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩)، ودعا العراق كذلك للتعاون مع لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش (الانموفيك) برئاسة السيد هانز بليكس لتنفيذ نصوص ذلك القرار.

كما شدد القرار على حتمية قيام العراق بالاعتراف الصريح والواضح بأن غزوه لدولة الكويت واحتلالها هو خرق للمواثيق، والشرعية العربية والإسلامية والدولية، وانتهاك لميثاق جامعة الدول العربية، واتفاقية الدفاع العربي المشترك، وميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي، وميثاق الأمم المتحدة. كما حدد دعوته إلى العراق لاتخاذ الخطوات الضرورية الكفيلة بإثبات نواياه السلمية تجاه دولة الكويت والدول المجاورة قولاً وعملاً.

ونتساءل هنا أين العراق من الالتزام بهذه القرارات والدعوات المخلصة الصادرة عن المنظمات الإقليمية والدولية؟ إنه لمن المؤسف أن نقول بأن الحكومة العراقية، وبعد مضي عشر سنوات، لم تتعظ بعد وما زالت مستمرة في نواياها غير السلمية وسياساتها العدوانية تجاه الكويت ودول المنطقة. ولعل ما جاء في خطاب الرئيس العراقي

مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر للكشف دون شروط عن مصير هؤلاء الأسرى والمرهنيين، دون تنفيذ. بل إن الحكومة العراقية تتماهى بتأكيد عدم اكتراثها بالبعد الإنساني لهذه القضية من خلال إصرارها على عدم استئناف مشاركتها في اجتماعات اللجنة الثلاثية واللجنة التقنية المتفرعة عنها منذ مقاطعتها لها في كانون الثاني/يناير ١٩٩٩. كما تصر الحكومة العراقية على عدم تعاونها مع المنسق رفيع المستوى السفير يولي فورنتسوف الذي عينه الأمين العام للعمل على تسهيل عودة هؤلاء الأسرى والمرهنيين.

ونكرر دعوتنا للحكومة العراقية للتعامل بإيجابية مع هذه القضية من منطلقات إنسانية ودينية وأخلاقية، وأن يتم حسمها بشكل يتفق وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وفي السياق ذاته، نطالب العراق بالتعاون مع المنسق رفيع المستوى، السفير يولي فورنتسوف، في استكمال إعادة الممتلكات المسروقة تنفيذا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وأهمها المعدات العسكرية التي أدخلها العراق حالياً في منظومته العسكرية، ووثائق الدولة الرئيسية التي لا يمكن تعويضها والتي سميت في مجلس الأمن بذاكرة الدولة. ولعل إصرار العراق على عدم إعادة هذه الممتلكات والوثائق يكشف عن النوايا غير السلمية للحكومة العراقية تجاه الكويت.

إن ما يدعو للأسف أن الحكومة العراقية لا تتجاهل فقط الالتزامات التي ذكرناها آنفاً، بل تدعي أنها انتهت من تدميرها لأسلحة الدمار الشامل في الوقت الذي ترفض فيه دخول المفتشين للتحقق من ذلك. كما تدعي بأنها أوفت بجميع الالتزامات التي نصت عليها قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وهي بهذا الموقف تقف منفردة في مواجهة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي وكثير من المنظمات والتجمعات الإقليمية التي تدعوها إلى استكمال تنفيذ قرارات مجلس

طريق التفاوض، فإن إحالة هذا النزاع إلى محكمة العدل الدولية للفصل فيه يعتبر حلاً مقبولاً سيساهم بدوره في إرساء قواعد التفاهم بين دول المنطقة وتوسيع قنوات المصالح المتبادلة وتعزيز الثقة.

وفي هذا السياق، نعبر عن سرورنا وترحيبنا باتفاقية ترسيم حدودنا البحرية مع المملكة العربية السعودية الشقيقة، حيث يعكس هذا الاتفاق عمق العلاقات الأخوية بين البلدين. كما أنه يمثل نموذجاً للتعاون الحضاري في حل المسائل والخلافات الحدودية. وكنتيجة لذلك نتطلع باهتمام إلى المحادثات القادمة بين الكويت وجمهورية إيران الإسلامية الصديقة لاستكمال ترسيم الحدود البحرية.

ولا يفوتنا هنا أيضاً، أن نشيد بالحكمة التي أظهرها القادة في كل من المملكة العربية السعودية واليمن والتي تمخضت عن توقيع اتفاقية ترسيم الحدود بين البلدين، الأمر الذي من شأنه أن يعزز ويساهم في إرساء قواعد الأمن والاستقرار في المنطقة.

وفي إطار المساعي الحثيثة التي تبذل لتحقيق سلام دائم وعادل وشامل في الشرق الأوسط، تتابع الكويت باهتمام بالغ مسيرة عملية السلام منذ انطلاقتها عام ١٩٩١ من مدريد وما تتعرض له من وقت لآخر من مخاطر وجمود بسبب عدم التزام الحكومة الإسرائيلية بتنفيذ الاتفاقات المبرمة مع السلطة الوطنية الفلسطينية في إطار العملية السلمية، وعدم التزامها وتقيداً بالمبادئ والأسس المرجعية التي قامت عليها عملية السلام، وعلى رأسها قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ومبدأ الأرض مقابل السلام. وقد أدى هذا الموقف الإسرائيلي المتعنت إلى عدم نجاح قمة كامب ديفيد الأخيرة رغم الجهود الكبيرة والحثيثة التي بذلتها الإدارة الأمريكية.

وتصريحات عدد من المسؤولين العراقيين في الشهر الماضي والحملة الإعلامية العراقية الظالمة ضد الكويت والمملكة العربية السعودية هو أبلغ دليل على أن هذا النظام مستمر في نهجه العدواني ولا يساوره أي شعور بالأسف أو الندم على ما اقترفه في ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠. لذلك، تدعو الكويت المجتمع الدولي لمواصلة الضغط على الحكومة العراقية لحملها على تنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والكف عن اتباع مثل هذا النهج العدواني الذي يعتبر تهديداً خطيراً لأمن واستقرار دولة الكويت ودول المنطقة.

إن الكويت تؤيد وتدعم كافة الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة للتخفيف من معاناة الشعب العراقي الشقيق الذي تتعاطف بالكامل معه. ونرحب هنا بالتحسينات التي تدخلها لجنة العقوبات المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) على عمل البرنامج الإنساني من وقت لآخر في محاولة منها لتسهيل وتسريع عملية وصول المواد الإنسانية للشعب العراقي الشقيق. وكنتيجة لذلك جاء في تقرير الأمين العام الصادر في الأسبوع الماضي بأن البرنامج الإنساني نجح في تقديم مساعدة كبيرة لسد الحاجات الإنسانية العاجلة للعراق في جميع القطاعات رغم كل العقبات والصعوبات التي يواجهها.

وعلى الصعيد الإقليمي، ومن منطلق حرص الكويت على استتباب الأمن والاستقرار في منطقة الخليج العربي، وبحكم العلاقات الوثيقة التي تربط الكويت بكل من دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة وجمهورية إيران الإسلامية الصديقة، فإننا ندعم موقف دول مجلس التعاون الخليجي من قضية الجزر الإماراتية الثلاث، ونأمل بأن تكلل جهود اللجنة الوزارية الثلاثية المنبثقة عن مجلس التعاون بالنجاح في التوصل إلى إيجاد آلية تفاوض بين الطرفين من شأنها العمل على حل النزاع القائم على الجزر وفقاً لمبادئ وقواعد القانون الدولي وعلاقات حسن الجوار. وفي حالة تعذر التوصل إلى حل عن

ترحب الكويت بالتطورات الإيجابية التي أسفر عنها مؤتمر المصالحة الوطنية للفصائل الصومالية الذي عقد في جيبوتي في الشهر الماضي. ونشيد بالجهود الحثيثة والمخلصة التي بذلها رئيس جمهورية جيبوتي السيد إسماعيل عمر جولييه. ونأمل أن تنضم بقية الفصائل إلى مسيرة الوفاق الوطني. بما يعزز وحدة الصومال واستقراره وعودته لممارسة دوره العربي والإسلامي والدولي. كما نؤكد وقوف دولة الكويت إلى جانب شعب الصومال في مساعيه لإقامة مؤسسات الدولة وإعادة إعمار بناء الدولة الصومالية.

وفي بقية أفريقيا، تتابع الكويت، بمزيد من الأسف، استمرار النزاعات والحروب الأهلية في عدد من دول القارة التي تهدد أمن واستقرار كثير من دولها وتستنزف طاقاتها وإمكاناتها ومواردها. فعلى الرغم من أن مشاكل القارة بدأت تستقطب الاهتمام الدولي، وشرعت أجهزة الأمم المتحدة في مناقشة ودراسة جذورها، فإن الحلول المقترحة لم تجد بعد طريقها إلى التنفيذ، وما زالت هذه القارة تعاني كنتيجة لهذه الصراعات وعدم الاستقرار السياسي من مشاكل اقتصادية واجتماعية مستعصية أبرزها الديون والفقر والجهد وتفشي الأمراض المعدية كالإيدز والملاريا التي يعاني منها الملايين ويذهب ضحيتها مئات الآلاف من الأبرياء كل عام.

إنه لمن المحزن حقا أن تعاني دول كثيرة في هذه القارة من تلك المشاكل في ظل التقدم والتطور الهائل الذي وصل إليه عالمنا اليوم في مختلف المجالات. ومن هذا المنطلق نحث المجتمع الدولي على مواصلة جهوده الرامية إلى تحقيق الأمن والسلم وتوفير السبل والوسائل التي تكفل لشعوب ودول القارة أن تحقق طموحاتها في التنمية الاجتماعية والاقتصادية. كما نحث الوكالات الدولية والمؤسسات والهيئات المالية الدولية على أن تضاعف من جهودها لتقديم المساعدة لهذه الدول للتغلب على الصعوبات والمشاكل التي تواجهها. ونحن

ونحدد هنا التزامنا بالموقف العربي المتمسك بالسلام كخيار استراتيجي، وإيماننا بأن السلام الشامل والعاقل لن يتحقق إلا باستعادة الشعب الفلسطيني لكامل حقوقه المشروعة بما في ذلك حق العودة للاجئين الفلسطينيين بموجب الفقرة ١١ من قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣) وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني وعاصمتها القدس الشريف. كما ندعو إلى استئناف المفاوضات على المسار السوري الإسرائيلي بما يؤدي ويحقق الانسحاب الإسرائيلي الكامل من مرتفعات الجولان السورية العربية المحتلة إلى خط الحدود القائم في الرابع من حزيران/يونيه عام ١٩٦٧.

ونحث هنا الأطراف المؤثرة والفاعلة في عملية السلام، وبشكل خاص الولايات المتحدة الأمريكية، على مضاعفة جهودها ومواصلة الضغط على الحكومة الإسرائيلية لإقناعها بأن السبيل الوحيد لإنهاء مخاوفها الأمنية يكمن بالعودة إلى الأسس والمبادئ التي أقرها مؤتمر مدريد لتحقيق سلام حقيقي يؤدي إلى إعادة الحقوق العربية المشروعة إلى أصحابها.

وفي السياق ذاته، نعرب عن تهاننا الصادقة للبنان الشقيق رئيسا وحكومة وشعبا باستعادة سيادته على أراضيه المحررة بعد احتلال إسرائيلي دام أكثر من عشرين عاما خلف وراءه الكثير من الدمار والخراب لمناطق الجنوب والبقاع الغربي. ومساهمة من الكويت في جهود إعادة إعمار الجنوب والتزاما بمسؤولياتها التي تحتمها العلاقات الأخوية الوثيقة التي تربط بلدينا الشقيقين تبرعت حكومة الكويت بمبلغ ٢٠ مليون دولار وكلفت صندوق التنمية الكويتي بالصرف على مشاريع البنية التحتية في قرى الجنوب، وستواصل الكويت دعمها لجهود الحكومة اللبنانية من أجل بسط سيادتها على جميع الأراضي اللبنانية بما يحفظ وحدة ترابها ويصون استقلالها.

والمساعدات أكثر من ٩٦ دولة من مختلف قارات العالم، وستواصل الكويت قدر استطاعتها دعم جهود التنمية في الدول النامية إيماناً منها بأن التنمية الشاملة وتوسيع آفاق المشاركة والتعاون هي أمور أساسية لخدمة وتحقيق الأمن والاستقرار لجميع دول العالم.

يحدونا الأمل ونحن على أعتاب القرن الجديد أن تتكاتف الجهود الدولية للعمل على تحقيق الأهداف والمبادئ السامية لميثاق الأمم المتحدة وترجمة إعلان مؤتمر قمة الأمم المتحدة للألفية إلى واقع يلي آمال وطموحات شعوب العالم التي تتوق للعيش في عالم يسوده الأمن والسلام والحرية والعدل وتكرس فيه الاكتشافات العلمية والتقدم التكنولوجي الهائل في مختلف المجالات لخدمة التنمية البشرية وإثراء الحضارة الإنسانية. فليكن شعارنا في القرن الجديد هو الشراكة والتعاون لبناء غد أفضل لأبنائنا، ولنتعهد جميعاً بأن يشهد القرن القادم لنا نحن أبناء هذا الجيل بأننا أوفينا الأمانة وزرعنا خيراً ليحصدوا حياة رغيدة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطى الكلمة بعد ذلك إلى معالي الأونرابل رالف ماراج وزير خارجية ترينيداد وتوباغو.

السيد ماراج (ترينيداد وتوباغو) (تكلم بالانكليزية): سيدي أود أن أهنئكم لانتخابكم رئيساً للجمعية العامة في دورتها الخامسة والخمسين وفي نفس الوقت أسجل شكري وتقديري لسلفكم وزير خارجية ناميبيا.

نجتمع الآن بعد القمة الألفية التاريخية التي التقى فيها أكثر من ١٥٠ زعيماً من زعماء العالم. من الواضح أنه لم يبق الكثير الذي يمكن أن نقوله، ولكن، من ناحية أخرى، هناك الكثير الذي ينبغي أن نفعله. فالعمل العاجل ضروري وحق الآن وقت تنفيذه.

على يقين من أن هذه الجهود لن تكتمل إذا لم تتحمل الشعوب والدول الأفريقية مسؤولياتها في تكريس كافة جهودها للنهوض بدورها لمواكبة ركب التقدم والعمل على حل خلافاتها بالطرق السلمية بما يعزز الأمن والاستقرار والحفاظ على مواردها الاقتصادية التي هي بأمرس الحاجة لها.

يشهد عالمنا اليوم بروز ظواهر اقتصادية عديدة ومشجعة حتمتها ثورة المعلومات والتقدم التكنولوجي الهائل في مجال الاتصالات والتبادل التجاري، ولعل أبرزها ظهور التكتلات الاقتصادية الدولية والإقليمية الساعية لإلغاء القيود الجمركية وتحرير التجارة بين الدول وهو ما ساهم بدوره بقيام كثير من دول العالم النامي بإجراء تغييرات جذرية في هيكلها الاقتصادية والإدارية لمواكبة تلك المتغيرات والاستفادة من ظاهرة عولمة الاقتصاد لتحقيق التنمية والتقدم لشعوبها.

وترى الكويت أن ظاهرة العولمة رغم إيجابياتها قد تكون لها انعكاسات سلبية على اقتصاديات الدول النامية إذا لم تركز العلاقات الاقتصادية بينها وبين الدول المتقدمة على المنافع المتبادلة والمصالح المشتركة وتضييق الفجوة في مجال التكنولوجيا وإزالة العقبات والعراقيل أمام منتجات الدول النامية للدخول إلى أسواق الدول الصناعية المتقدمة. وحتى تعم الفائدة على الجميع فإن الدول المتقدمة مطالبة بتقديم المساعدات الاقتصادية للدول النامية حتى تتمكن من تدعيم هيكل البنية التحتية ومن أن تبني اقتصادياتها على أسس سليمة وثابتة.

وفي هذا المجال، لم تتوان الكويت عن تنفيذ كافة التزاماتها الدولية والإقليمية تجاه الدول النامية، حيث تساهم عن طريق المؤسسات والهيئات الدولية، وكذلك عن طريق الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية في المساعدة في تقديم القروض وتمويل الكثير من المشاريع والبرامج التنموية في العديد من الدول النامية. وقد استفادت من هذه القروض

توطيد السلم والأمن الدوليين. فوفقاً لتقرير صندوق الأمم المتحدة للطفولة المعنون "حالة أطفال العالم في ١٩٩٩"، لا يتمتع ١٣٠ مليون طفل في العالم النامي بحق الحصول على التعليم الأساسي. ومن المؤسف، أن ثلثهم تقريبا من البنات. ولا يمكن أن يستمر هذا الوضع. وينبغي أن توفر الفرص لحصول كل الأطفال على التعليم في جميع المستويات. ويجب أن يصبح هدفا وطنيا في كل بلد. وإعلانات الأمم المتحدة لن تساعد وحدها في تحقيق ذلك.

منذ الاستقلال أولت ترينيداد وتوباغو اهتماما بالغا للتعليم الذي يشكل أحد أكبر البنود في الانفاق الحكومي. وتنص القوانين في ترينيداد وتوباغو على أن التعليم إلزامي لكل الأطفال ما بين الخامسة والثانية عشرة. والتعليم مجاني في المدارس العامة والمدارس المدعومة من الحكومة. ونحن نواصل تحسين نظام التعليم. وقد شهد التعليم في فترة ما قبل المدرسة تطورا سريعا في ترينيداد وتوباغو. كما يتم إيلاء اهتمام أكبر للتعليم الخاص. وفي اعتراف آخر بأهمية التعليم، بدأت حكومة ترينيداد وتوباغو تنفيذ برنامج سيكفل مجانية التعليم في المدارس الثانوية لكل طالب في سن الدراسة الثانوية. وقد دخل حيز النفاذ في بداية السنة الدراسية الجديدة ٢٠٠٠-٢٠٠١.

وإذا لم يكن الفرد في صحة جيدة، فإنه لن يتمكن لا من تحقيق إمكانياته الذاتية ولا من الإسهام في تنمية بلاده. وفقراء العالم يحتاجون إلى إمكانية الحصول بمزيد من السهولة على العقاقير واللقاحات الأساسية لتقليص نسبي الوفاة والإعاقة. ومن المفارقات المشينة أنه لا يخصص سوى واحد في المائة من ميزانية البحوث الصحية العالمية لأمراض من قبيل الالتهاب الرئوي والإسهال والسل والملاريا، التي تشكل جميعها شواغل للبلدان النامية. وفي ترينيداد وتوباغو تغطي الرعاية الصحية بأولوية عالية. والميزانية الصحية ما زالت تشكل أحد مجالات الإنفاق الحكومي الرئيسية كما يتيح

العمل الوطني أضحي ضروريا في جميع البلدان أكثر من أي وقت مضى. وحقيقة الأمر أن كل أمة تقع عليها مسؤولية رئيسية عن تناول مشاكلها الخاصة. ولا يكفي أن نلقي بيانات حاملة أو أن نلتزم بالتزامات حسنة المقصد. بل يجب على جميع الأمم أن تظهر إرادة التغيير في مجتمعاتنا. وينبغي أن نتذكر أننا نحمل في ذواتنا الحل لمشاكلنا وأنا إذا أردنا أن نكون شركاء فعالين مع الآخرين فيجب أن نعبر عن استعدادنا لمساعدة أنفسنا.

يجب أن نتخلص من الفقر. وإنها لوصمة عار على جبين الإنسانية أن يكون في القرن الحادي والعشرين أكثر من بليون شخص من سكان العالم يعيشون في ظروف الفقر المدقع التي تحرم الإنسان من آدميته. يجب على كل بلد أن يعتمد السياسات الضرورية لتوليد النمو في اقتصاداته وليضمن أن جميع مواطنيه يحصلون على الفرص التي يولدها ذلك النمو. ومن المناسب أن يتخذ المجتمع الدولي الآن إجراءات إيجابية ملموسة تحقق ثمار الالتزام الذي قطعته رؤساء الدول والحكومات، في إعلان قمة الألفية، بتخفيض مستويات الفقر بحلول عام ٢٠١٥.

وترينيداد وتوباغو سبق أن اتخذت إجراءات من خلال سياسة إطارية ملائمة وتدابير إصلاحية أخرى. ونتيجة لذلك، يواصل اقتصادنا النمو، كما أننا نوجد فرص عمل مع احتفاظنا بمعدل منخفض للتضخم. ونحن نبذل الجهود لنكفل أن يستفيد كل مواطنينا من النجاحات التي حققها بلدنا، كما أننا حققنا تقدما في مجال القضاء على الفقر ونحتل الآن ترتيبا مؤتيا للغاية في مقياس الأمم المتحدة للتنمية البشرية.

التعليم هو الأساس. فهو قوة كبيرة للتغيير الاجتماعي. إنه أحد الحقوق الإنسانية. ويتجاوز التعليم المدرسي بكثير. وهو يساعد على محاربة الفقر، وعلى تمكين المرأة، وعلى النهوض بحقوق الإنسان والديمقراطية وعلى

وكو كينا ما زال يتدهور بيثيا. ولن يمكن التوصل إلى حل لهذه المشكلة بدون تعاون دولي، وبخاصة من جانب البلدان الصناعية، التي هي المسؤولة أساسا عن انبعاث غازات الدفيئة. والبلدان الصغيرة، وبخاصة البلدان الجزرية الصغيرة، هي البلدان الأكثر عُرضة للتهديد. بيد أننا في هذه الحالة، رغم كوننا ضحاياها لا نعفي أنفسنا من المسؤولية. وترينيداد وتوباغو تضطلع بالفعل بدورها. وقد أنشأنا وزارة لشؤون البيئة وهيئة لإدارة البيئة. وفي الآونة الأخيرة أصدرنا تشريعا لتمكين هذه الهيئة. وقمنا بتفعيل نظام للشرطة البيئية، ونحن الآن بصدد إنشاء صندوق أحضر يسهم من خلال رجال الصناعة في بلدنا في تمويل البرامج لأغراض حماية البيئة. وتعكف الحكومة، بتعاون وثيق مع المجتمع الدولي، على القضايا البيئية، ونحن، في هذا الصدد، دولة طرف في كل الاتفاقيات الرئيسية المتصلة بالبيئة. وترينيداد وتوباغو تشارك بفعالية في صياغة التشريعات الوطنية لتنفيذ هذه المعاهدات.

لا بد لي من أن أنضم إلى زملائي في الجماعة الكاريبية في ندب إساءة الاستخدام الفظة والمستمرة لبحر الكاريبي كطريق لنقل النفايات الخطرة. وما زال ذلك يثير القلق العميق لدى الحكومات في هذه المنطقة. ولا تطمئننا التأكيدات التي يقدمها الذين يستخدمون هذا الطريق لتحقيق مكاسب اقتصادية بأنهم ممثلون. فيمكن لحادث عارض واحد أن يهدد مقومات حياة مجتمعاتنا ذاتها. هل تؤدي الفوائد التجارية التي يحققها استخدام هذا الطريق إلى أن نضرب عرض الحائط بالنتائج المترتبة عليه والتي من المحتمل أن تكون مروعة؟ فيمكن للحوادث العارضة أن تحدث، ونحن ندعو من جديد إلى وقف شحن المواد الخطرة عبر الكاريبي.

وبدون الديمقراطية والحكم السليم اللذين يوجدان البيئة اللازمة للتقدم والتنمية والسلام والأمن لا يمكن لأي بلد

نظام لامركزي للهيئات الصحية الإقليمية إمكانية حصول الجميع على الرعاية الصحية بأسعار ميسورة الدفع. والحكومة دائمة الاستثمار في الموارد البشرية والمياكل الأساسية المادية لتلبية مطالب السكان. وقد خفضت حكومة ترينيداد وتوباغو تكلفة علاج بعض الأمراض المزمنة من قبيل الغلوكوما (الماء الأسود) والسكري والربو والتهاب المفاصل، ونكفل أيضا أن تكون المعدات اللازمة للمواطنين المهتمين جسمانيا ميسورة الدفع، ويجري بذل كل جهد ممكن لتقصير فترة الانتظار لإجراء عمليات جراحية شائعة معنية. وفي العام القادم، من المتوقع إقامة مشروع وطني رائد للتأمين على الصحة يشمل كل المواطنين، وبموجب النظام المقترح ستدفع الحكومة مساهمة نيابة عن الأفراد غير القادرين على دفع مساهماتهم.

إن الخراب الناجم عن وباء مرض متلازمة نقص المناعة المكتسب وآثاره الاجتماعية والاقتصادية المدمرة تشكل أحد التحديات الكبرى ذات الصلة بالصحة بالنسبة إلى المجتمع الدولي في القرن الحادي والعشرين. إن انتشار فيروس مرض متلازمة نقص المناعة المكتسب (إيدز) يثير قلقا خاصا لنا في منطقة بحر الكاريبي حيث أنها ثاني أكبر منطقة مصابة بشدة بهذا المرض. وحكومة ترينيداد وتوباغو تنظر إلى الموضوع نظرة بالغة الجدوية، كما أننا ننفذ منذ زمن طويل برنامج عمل يهدف إلى محاربة هذا البلاء. وهو يستند إلى البحوث والتتقيف وبناء الشراكات مع القطاعين العام والخاص بوصفهما قوتين فاعلتين في المجتمع المدني. ونحن على اقتناع أيضا بالحاجة إلى شراكات عالمية أكبر لاستحداث لقاح ضد مرض متلازمة نقص المناعة المكتسب (إيدز) أكثر فعالية وميسور الدفع. وينبغي أن تكون العقاقير ذات الصلة بهذا المرض أقل غلاء. ونؤيد أيضا عقد دورة خاصة للجمعية العامة للنظر في هذه المشكلة من شتى الجوانب.

الأخرى، تحارب ظاهرة الجريمة. فبالإضافة إلى تخصيص المزيد من الموارد للخدمات الوقائية لأغراض توفير الأيدي العاملة والهياكل الأساسية والمعدات اللازمة لتصديها للجريمة، نقوم بتنفيذ برامج اجتماعية لمحاربة الانحراف تحت إشراف وزارات التعليم والثقافة والتنمية الاجتماعية والشباب والرياضة.

تواصل ترينيداد وتوباغو مواجهة تحديات الاتجار غير المشروع بالمخدرات. ونظرا لموقعنا الجغرافي فإننا نستخدم كنقطة نقل مناسبة في تجارة المخدرات. ولقد اتخذنا كل التدابير المتاحة لنا على الجبهات الوطنية والإقليمية والدولية لمكافحة هذا التهديد لمجتمعنا. وفي هذا الصدد أنشأت الحكومة وكالة لتنسيق الجهود الكلية ضد الاتجار بالمخدرات ودخلت في اتفاقات إقليمية وثنائية للتعاون في مكافحة هذه الجريمة الخطيرة. وأدى إطارنا القانوني المعزز إلى انتصارات في تحقيق ومقضاة الجرائم المرتبطة بالاتجار بالمخدرات. وتتضمن التدابير التشريعية قانون العقاقير الخطرة، ومشروع قانون محكمة المخدرات، ومشروع قانون محكمة تأهيل مسيئي استخدام العقاقير، ومشروع قانون مدخولات الجرائم.

وعلى الصعيد الدولي والإقليمي تتضمن الجهود التعاونية عددا من اتفاقات تبادل تسليم المجرمين والمساعدات القانونية المتبادلة. وفي تموز/يوليه ٢٠٠٠ وقّعت ترينيداد وتوباغو مع ست حكومات أخرى اتفاقا ينشئ برنامجا إقليميا لحماية العدالة، يوفر إطارا للتعاون الإقليمي في حماية الشهود، والمخلفين والموظفين القانونيين وموظفي إنفاذ القوانين. وبينما سنواصل تعزيز التدابير الموجودة وتوسيع دوائر التعاون، نرغب في تأكيد أن هذه مشكلة لا يمكن للمجتمع الدولي أن يعالجها بدون الالتزام الضروري من جميع الدول المعنية.

أن يحقق تقدما. وينبغي أن يشارك كل المواطنين في المسار الرئيسي للأنشطة الوطنية. وينبغي أن يسمح لهم جميعا بالإسهام. ويجب أن يكون كل صوت مسموعا؛ وأن ينظر في كل وجهة نظر، وأن تتاح لكل مواطن الفرص التي تولدها مجتمعاته. وهذا ينبغي أن يشكل المسؤولية الأولى لكل حكومة في كل بلد. وينبغي أيضا أن تستند الحكومة إلى سيادة القانون. ومن ثم، تقع على عاتق كل دولة مسؤولية استحداث نظم قضائية وقانونية فعالة سواء لحماية حقوق الفرد أو لحماية الدولة من أي اغتصاب لنظمها الديمقراطية. ونحن في ترينيداد وتوباغو، نفخر بتقاليدنا الديمقراطية المتينة. فالانتخابات الحرة والنزيهة تتم في هدوء وبشكل منظم وفي الوقت المحدد. وحرية الكلام وحرية الانتماء السياسي وحرية الصحافة مكفولة. وتقاليدنا الديمقراطية يدعمها مجتمع مدني بالغ النشاط يشمل اتحادات قوية للعمال وجماعات اجتماعية وثقافية دينامية وقوى فاعلة غير حكومية أخرى. وقضاؤنا مستقل، وقد بدأنا مؤخرا استحداث قوانيننا ونظامنا القانوني لكي تجاري بلادنا الاتجاهات الحديثة.

ويقع على عاتق كل حكومة واجب أن تكفل أمن الدولة وأمن المواطنين على السواء. ومن بين أخطر التهديدات التي يواجهها الأمن تزايد أسوأ أنواع الجرائم داخل الحدود الوطنية في العديد من البلدان. وهذه المعركة ضد العناصر الإجرامية تخوضها كل المجتمعات على مختلف الصُّعد، بيد أنهما معركة ينبغي أن ترصد لها الحكومات بالضرورة الموارد الكافية إذا ما قدر لها أن تحافظ على السلم وترعى التنمية. والزيادة في مستوى جرائم العنف في العديد من البلدان النامية ترتبط بشكل مباشر بالفقر والحرمان اللذين يعاني منهما الأفراد. وينبغي ألا تقلل من أهمية الصلة بين الفقر والتنمية من جهة، وبين السلم والأمن من جهة أخرى، وترينيداد وتوباغو، شأنها شأن معظم البلدان

على نظام التجارة العالمي أن يراعي الاهتمامات الخاصة للمحرومين والضعفاء.

وكما سبق أن بيّنا، ترغب ترينيداد وتوباغو في أن تكون مشاركا نشطا في الجهد المنسق للمجتمع الدولي لتحقيق الأهداف التي وضعناها لأنفسنا. ولقد أثبتنا هذا دائما منذ أن أصبحنا عضوا في هذه الهيئة. لقد شاركنا، وتعاونًا وأحيانًا، كما هو الحال بالنسبة للمحكمة الجنائية الدولية، تصدرنا المسيرة.

إننا نرغب في تحقيق حضارة عالمية آدمية. ونرغب في أن نترك للمستقبل كوكبا من الرفاهية والسلام للجميع.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): والآن أعطي الكلمة لمعالي السيد محمد بن عيسى، وزير الشؤون الخارجية والتعاون في المملكة المغربية.

السيد بن عيسى (المغرب) (تكلم بالعربية): اسمحوا لي في البداية أن أتقدم لكم، سيدي الرئيس، بأحر التهاني على توليكم رئاسة الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة. إن الوفد المغربي لن يدخر أي جهد في تقديم الدعم والمساندة الضروريين لإنجاح أعمالنا.

كما أود أن أقدم شكري لسلفكم وأتمنى له التوفيق في مسؤولياته. ولن يفوتني كذلك أن أقدم أحر التحيات إلى أميننا العام السيد كوفي عنان الذي يدير هذه المنظمة بقناعة كبيرة، وكفاءة عالية، مهنتا إياه بهذه المناسبة على الجهود التي بذلها لإنجاح قمة الألفية.

وأغتنم هذه المناسبة كذلك لأتقدم بخالص التهاني إلى دولة توفالو التي انضمت مؤخرا إلى أسرة الأمم المتحدة.

إن العلاقات المتعددة الأطراف أصبحت هي المقاربة الأكثر واقعية للمشاكل الدولية في عالم ينحو طريق العولمة. لذلك، فإن اتخاذ موقف موحد يبدو ضروريا أكثر من أي

ثمة تهديد متزايد آخر يرتبط عن كثب بتهديد الاتجار بالمخدرات، هو الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة. ونحن لذلك نعلق أهمية عظمى على عقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة من جميع جوانبه في عام ٢٠٠١، ونحن ندعم بالكامل العمل التحضيري الهام جدا الذي سيسبق المؤتمر.

ما زالت أمراض العنصرية والتمييز العنصري والتعصب الديني تنتشر في العالم كالوباء ونحن ندخل القرن الحادي والعشرين. وهذه مشكلة ثقافية عسيرة لا يمكن تخفيفها إلا بالتعليم والتنوير. ويتوقع وفدي أن يسفر المؤتمر العالمي لمناهضة العنصرية والتمييز العنصري ومعاداة الأجنبي والتعصب المتصل به، المقرر عقده في جنوب أفريقيا في نهاية آب/أغسطس ٢٠٠١، عن توصيات عملية المنحى للقضاء على هذه البلايا. ويجب ألا يدخر أي جهد لتخليص الحضارة الإنسانية من هذه البلية القبيحة.

وكمجتمع تعددي التزعة، تفخر ترينيداد وتوباغو بالوثام السائد فيها. ففي بلدنا، على نحو ما يجلده نشيدنا الوطني، تجدد كل عقيدة وكل عرق مكانا متساويا. ولقد أصبحنا معروفين كـمجتمع قوس قزح، ونحن نسعى حاليا لخلق المؤسسات والإطار القانوني لتعميق انسجامنا المشهور حتى أكثر مما هو عليه.

وبينما قمت توا بتأكيد ضرورة اتخاذ إجراء وطني، فإننا ندرك تماما أن التعاون على صعيد دولي ضروري تماما إذا أردنا أن نعالج بفعالية مشاكل كوكبنا. وفي هذه القرية العالمية، لا يمكن أن يظل بلد على قيد الحياة وحيدا. فواقع اليوم هو العولمة وانعدام الحدود والتكامل على الصعيد الدولية والإقليمية ودون الإقليمية. وهكذا فإن الأمم المتحدة، شأنها شأن جميع الفاعلين الدوليين الآخرين، لها دور يتعين أن تؤديه. وعلى سبيل المثال يجب أن تصبح المؤسسات المالية الدولية أكثر حساسية بالاحتياجات الإنمائية للبلدان ويجب

التخفيف من حدة الفوارق بين الشمال والجنوب التي ازدادت حدتها منذ أزمة المديونية الخارجية.

إن كل المؤشرات الإحصائية، والدروس المستخلصة من الاتجاهات المتناقضة التي تطبع صرح الاقتصاد الدولي تبرز ضرورة البحث عن موارد جديدة للتمويل والتنمية المستدامة.

ومن هذا المنظور، فإن المغرب يعلق آمالا كبيرة على عقد مؤتمر دولي لتمويل التنمية خلال سنة ٢٠٠١، ويأمل أن تؤخذ بهذه المناسبة مبادرات جريئة للتخفيف من حدة الفقر في العالم.

ونظرا لتثبث المغرب وتعلقه بجذوره الأفريقية، فإنه قلق جدا لظاهرة تنامي بؤر التوتر في أفريقيا التي يذكيها الاتجار غير المشروع بالأسلحة الخفيفة. ومع الأسف الشديد أن قارتنا ضربت الرقم القياسي في تراكم عدد اللاجئين ضحايا الحروب والأوبئة، وفي انتشار الأمراض المعدية الفتاكة مثل متلازمة نقص المناعة المكتسب/الإيدز والملاريا وغيرها. ولا يمكن التغلب على كل هذه الآفات إلا من خلال بذل جهود جبارة من لدن الدول الأفريقية، مدعومة من المجتمع الدولي. إن أفريقيا الممزقة بسبب النزعات المسلحة توحى بأنها قارة على حافة الهاوية، في حين أننا كنا دوما، نحن الأفارقة، معروفين بالحكمة وبميلنا الطبيعي إلى الحوار والمصالحة.

وإننا في هذا الصدد نوجه نداء ملحا إلى كل المتصارعين لتفادي اللجوء إلى القوة كوسيلة لحل الخلافات. وإن أفريقيا أضاعت وقتا طويلا بسبب صراعاتها الداخلية التي تسببت في ضياع فرص ثمينة للتغلب على مشاكلها التنموية وبيادماج اقتصاداتها في الاقتصاد العالمي. وإن الموارد المالية والبشرية، التي تُهدر بسبب الفتن والحروب لكفيلة، إذا استثمرت بعلم وفعالية، بالإسهام في التغلب على المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي تواجهها هذه البلدان. لذلك

وقت مضى لمعالجة المشاكل الخطيرة الراهنة. فمن البديهي أن لا يكون في مقدور أي بلد أو مجموعة بلدان أن تزعم أن باستطاعتها بمفردها تدبير المشاكل المختلفة التي تواجه كافة الدول. إنه بمجرد التفكير في مشاكل مثل التستر النووي وانتشار أسلحة الدمار الشامل والتدهور البيئي والفقر والإجرام الدولي المنظم، والمشاكل المترتبة عن المخدرات - واللائحة طويلة - نشعر بحجم الجهود التي يجب على المجتمع الدولي بذلها لمواجهة هذه الآفات بفعالية.

فعلى الرغم من التقدم الكبير الذي تم إحرازه في السنين الأخيرة في جميع قطاعات النشاط البشري ورغم توفر الإمكانيات التي تبشر بها عولمة الاقتصاد والتقدم التكنولوجي فإن نصف البشرية ما زال يعيش في فقر مدقع.

إن المغرب يعتبر أن الجهود المبذولة من أجل التخفيف من حدة الفقر وضمان التنمية المستدامة تستوجب تعبئة دولية لإدماج الدول النامية في الاقتصاد المعولم، واعتماد هذه الدول إصلاحات يتم من خلالها تخصيص الموارد الوطنية اللازمة للاستجابة للمتطلبات الضرورية للشعوب من صحة وتربية وحق في العمل.

كما يجب تقليص الحواجز التجارية بالنسبة للمنتوجات التي تشكل أهمية لصادرات الدول النامية، وتحرير الدول الأقل نموا وكذلك الدول ذات الدخل المتوسط من عبء المديونية حتى يكون في مقدورها أن تستثمر كل مواردها في تطوير البنى الاجتماعية والاقتصادية في بلدانها.

وفي هذا السياق، يعتبر المغرب أنه صار لزاما على المؤسسات الدولية اليوم، وخاصة منها مؤسسات بريتون وودز والمنظمة العالمية للتجارة، أن تتبنى مقاربة جديدة لمواكبة دول الجنوب في جهودها من أجل التنمية. إن هذه المؤسسات مدعوة للتكيف مع الظرف الدولي الجديد بغرض

مديونية الدول الأفريقية الأقل نمواً من جانب المملكة المغربية، ورفع الحواجز الجمركية بالنسبة لصادراتها إلى المغرب. وأملنا كبير في أن تحذو دول أخرى حذو المملكة المغربية، خاصة الدول الغنية والمصنعة.

يعتبر المغرب أن السلام المنشود الذي نتطلع إليه بمنطقة الشرق الأوسط لا يمكن أن يتحقق إلا باحترام مبادئ الشرعية الدولية المبنية على قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) والمبادئ التي أقرها مؤتمر مدريد، وخاصة منها مبدأ "الأرض مقابل السلام"، وكذلك الالتزامات والاتفاقات المبرمة بين الأطراف المعنية.

والسلام الذي يصبو إليه المغرب في هذه المنطقة لا يمكن أن يتحقق إلا إذا انسحبت إسرائيل من جميع الأراضي الفلسطينية ومن الجولان السوري المحتل. وإن المجتمع الدولي مطالب بمساعدة الشعب الفلسطيني على استرجاع حقوقه المشروعة وعلى رأسها الحق في إقامة دولته المستقلة على أرضه في فلسطين، وعاصمتها القدس الشريف.

إن المغرب تحت قيادة المغفور له جلالة الملك الحسن الثاني تغمدته الله برحمته، وبقيادة جلالة الملك محمد السادس، لم يدخر ولن يدخر أي جهد من أجل العمل على استتباب سلام عادل وشامل في منطقة الشرق الأوسط.

إن صاحب الجلالة الملك محمد السادس، بصفته رئيساً للجنة القدس، وجّه خلال زيارته لواشنطن في حزيران/يونيه الماضي، نداءً إلى الأطراف المعنية لإرساء حوار مثمر بين الثقافات والحضارات، ولجميع المؤمنين، لحملة الكتاب والإيمان الذي يوحد بين أبناء إبراهيم، حتى تساهم الديانات الثلاث في تحرير المدينة المقدسة من بؤر الكراهية والحقن.

وقد أكدت لجنة القدس نفس هذه المبادئ من جديد خلال اجتماعها الأخير برئاسة صاحب الجلالة الملك محمد

فإننا نؤيد جميع المبادرات التي قد توصي بها منظمة الأمم المتحدة لوضع استراتيجية للوقاية من اندلاع الصراعات ولتحسين آليات رد الفعل في حالة وقوعها.

وكما جرت العادة، فإن المغرب يساند جهودات الأمم المتحدة الهادفة لضمان حفظ السلام وتدعيمه في أفريقيا. وفي هذا الصدد، استجاب المغرب لنداء المنظمة للمشاركة في نشر قوات حفظ السلام بجمهورية الكونغو الديمقراطية.

إن تهميش أفريقيا يشكل عرقلة خطيرة في وجه إدماجها في عملية التنمية الشمولية. وإن قارتنا لا تستفيد إلا بنسبة ٢ في المائة من الاستثمارات الدولية في حين أن عدد سكانها يتجاوز ٧٠٠ مليون نسمة. فإذا كانت مسؤولية التنمية توضع على عاتق الأفارقة أنفسهم بالدرجة الأولى، بطبيعة الحال، فمن المؤكد أن الإمكانيات التي يتوفرون عليها ليست كافية وحدها للاستجابة للاحتياجات الهائلة للشعوب في كل الميادين. لذلك وجب العمل بسرعة وبروح تضامنية مع أفريقيا لمساعدتها على الانطلاق نحو التقدم والأمن والسلام، بما في ذلك تنمية مواردها البشرية، وذلك بنهج سياسات ترويجية تتماشى مع واقع القارة الأفريقية وقيم شعوبها ومرجعيتها الحضارية.

كما أن من اللازم تدارس مسألة مديونية الدول الأفريقية حتى تتحول المستحقات المترتبة عليها إلى مصدر للثروة بدلا من أن تكون عرقلة في وجه التنمية وإن جهود الدول الأفريقية يجب مساندها أيضا بفتح أسواق البلدان المتقدمة النمو أمام منتوجات أفريقيا وصادراتها.

والمغرب من جهته لن يدخر أي جهد للمساهمة في تحسين الأوضاع المعيشية للشعوب الأفريقية. ومن ثم كان قرار صاحب الجلالة الملك محمد السادس خلال القمة الأفريقية الأوروبية المعقودة بالقاهرة، والمتمثل في إلغاء

وفي صدارة التحديات التي تواجه اتحاد المغرب العربي هناك ما يسمى بمشكل الصحراء الغربية. وأود بهذه المناسبة أن أؤكد أن المملكة المغربية التي كانت المبادرة بعملية الاستفتاء ما فتئت تقدم دعمها الكامل لتفعيل هذا المسلسل وتبذل تضحيات كبيرة لتمكين سكان هذه الأقاليم من إعادة تأكيد إرادتها.

ولقد تتبعنا بكثير من التروي الجهود المبذولة من لدن السيد الأمين العام للأمم المتحدة لنجاح هذا المسلسل. كما واكبنا كل المبادرات المتخذة في هذا الاتجاه يقينا منا بأن الاستفتاء القائم على ضمان احترام مبدأ تقرير المصير سيؤكد على حق المغرب في استكمال وحدته الترابية وسيادته على كافة أراضيها في أقاليمه الجنوبية.

ولا يخفى على أحد أن عملية إجراء الاستفتاء الذي يظل المغرب متشبثا به، على عكس ما قد يزعمه البعض، تواجهها مشاكل عديدة، كما أشار إلى ذلك الأمين العام للأمم المتحدة في مختلف تقاريره، وكما جاء في القرارين الأخيرين لمجلس الأمن. وإن من شأن هذه العقوبات، إذا لم يتم التغلب عليها، أن تهدد مسلسل التسوية برمته.

ويتعلق الأمر هنا أساسا بالتأكد، دون أدنى تحيز أو تساهل مع أي طرف من الأطراف، من أن كل فرد من أفراد السكان الصحراويين سيتمكن من التعبير عن إرادته، وذلك وفق نص وروح مخطط التسوية.

وحتى يكون الاستفتاء ديمقراطيا وحرا وعادلا، فإنه يجب أن يخضع لقواعد محددة لا يجوز لأحد خرقها لصالح هذا الطرف أو ذاك.

وما زال الأمين العام وممثله الشخصي يعملان في هذا الصدد ويبدلان قصارى جهودهما لتذليل الصعوبات العديدة التي تعترض طريق تطبيق مسلسل التسوية. وسيستمر المغرب في التعاون الكامل معها.

السادس في ٢٨ آب/أغسطس المنصرم في أعادير. وفي هذا الصدد، يضم المغرب صوته إلى جميع البلدان التواقفة إلى العدل والسلام كي تكفل الجهود المبذولة الآن بالنجاح وتتمكن جميع شعوب المنطقة من العيش في أمن واستقرار وسلام.

إن الشعب المغربي يشاطر الشعب اللبناني الشقيق فرحته بانسحاب إسرائيل من أراضيها الوطنية. كما يواصل المغرب مساندة الدائمة للشعب السوري الشقيق في مساعيه لاسترجاع سيادته الكاملة على هضبة الجولان التي تحتلها إسرائيل.

وفي نفس الوقت نعرب عن قلقنا الشديد لما يعانيه الشعب العراقي الشقيق من محن نتيجة الحصار المفروض عليه، وحرمانه، وبخاصة الأطفال، من الغذاء والمستلزمات الأخرى من المواد الطبية وغيرها. كما أن بلادي تساند جميع الجهود الدولية الرامية لرفع العقوبات المفروضة على العراق الشقيق. ونعتبر من جهة أخرى أن المحافظة على السيادة والوحدة الترابية العراقية شرط أساسي لضمان الاستقرار بالمنطقة.

ولقد تلقى المغرب بارتياح كبير قرار رفع الحصار الجوي المفروض على ليبيا الشقيقة، آمليين أن يتم الرفع النهائي للحصار برمته في أقرب وقت ممكن.

إن المغرب، وعيا منه بمسؤولياته، لا يدخر جهدا ليصبح المغرب العربي فضاءا فسيحا للتعاون والتعايش السلمي بين جميع شعوب المنطقة. ومن ثم، وجب على أعضاء الاتحاد أن يتجاوزوا المشاكل الظرفية وأن يعملوا متحدين على تنمية بلدانهم وضمان أمنها واستقرارها. إن شعوب المغرب العربي تبني آمالا عريضة على تعبئة قدراتها ومواردها لمواجهة تحديات العولمة ورهانات التطور العلمي والتكنولوجي.

وعلى اسبانيا، البلد الجار والصديق، أن تعي أن احتلالها للمدينتين المغربيتين سبته ومليلة والجزر المجاورة بات متجاوزا بالنظر للقانون الدولي وصيرورة التاريخ. وعلى غرار حالات مشابهة، لنا اليقين بأنه من الممكن إيجاد تسوية تحفظ سيادة المغرب على أراضييه مع احترام وحماية المصالح الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الاسبانية في المدينتين.

ولهذا الغرض فإن المملكة المغربية، وبمبادرة من المغفور له الملك الحسن الثاني تغمده الله برحمته، اقترحت في عدة مناسبات إنشاء خلية تفكير مغربية اسبانية بهدف التوصل إلى حل نهائي للوضع السائد في المدينتين سبته ومليلة والجزر المجاورة.

ويتحتم على بلدينا، المغرب واسبانيا، ضرورة تجنب شعبيينا ومنطقتنا كل مصادر الخلاف والكرهية. وانطلاقا من هذه المبادئ فإن المغرب يمد يد السلم لاسبانيا قصد الشروع في التفكير، بشكل مشترك ومسؤول، لإيجاد حل نهائي لتزاع تراي موروث عن زمن مضى وولى.

وإن المغرب، بحكم موقعه الجيوسياسي، يولي أهمية خاصة للاستقرار ودعم التعاون في الحوض المتوسطي. إن علاقات بلادي بالدول الأوروبية تكتسي أهمية استراتيجية اعتبارا للقيم والروابط المتعددة التاريخية والسياسية والاقتصادية والثقافية والإنسانية التي تجمعها بهذه الدول.

إن الاهتمام المتبادل عبر التاريخ بين المغرب وأوروبا مصدره الموقع الجغرافي والتحديات الاستراتيجية. كما أن تنوع المصالح المشتركة جعل من الطبيعي أن تتبوأ المجموعة الأوروبية مرتبة أول شريك للمغرب في مجالات متعددة للتعاون الدولي.

وقد عرفت العلاقات بين الطرفين تطورا ملحوظا بدخول اتفاق الشراكة بين المغرب والاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ يوم ١ آذار/مارس ٢٠٠٠. إن هذا الاتفاق يدشن

لقد عمل المغرب على دعم هذه الجهود بتقديمه لعدد من الاقتراحات التي يجب، في اعتقادنا، الأخذ بها إذا أردنا ضمان استفتاء ديمقراطي، عادل ونزيه.

ونؤكد مرة أخرى أننا، إلى جانب تشبثنا بمواصلة هذا المسلسل في إطار احترام المبادئ المتفق عليها، سنقدم دعما الشامل لكل مبادرة يقدم عليها الأمين العام ومبعوثه الشخصي السيد جيمس بيكر بهدف التوصل إلى تسوية نهائية لهذا النزاع.

وكما أكد صحاب الجلالة الملك محمد السادس، في خطاب العرش يوم ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، فإن أية تسوية يجب أن تتم في إطار السيادة والشرعية وإجماع المغاربة.

ويصر المغرب على إثارة انتباه المجتمع الدولي إلى وضعية عشرات الآلاف من النازحين الذين تم ترحيلهم من بلادهم بالقوة والذين يعيشون في ظروف لاإنسانية، وذلك بشهادة العديد من المنظمات الإنسانية الدولية والدبلوماسيين الذين تمكنوا من دخول هذه المخيمات، ومن طرف مئات الأشخاص الذين نجوا وتمكنوا من العودة إلى بلادهم وذويهم. ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يسمح باستمرار معاناة هؤلاء الأشخاص بسبب تأخيرات أو اعتبارات هم غير مسؤولين عنها.

كما لا يخفى على أحد فإن الملكتين المغربية والاسبانية تجمعهما روابط وثيقة مستمدة من تاريخ عريق وجوار جغرافي وثقافي عميق ووحدية مصير داخل الفضاء الأورو متوسطي.

وحرصا من المغرب على حفظ علاقات الصداقة والجوار المتميزة فإنه لم يكف عن توجيه النداء لاسبانيا ولكافة القوى السياسية في هذا البلد الصديق لإيجاد حل يجب أنبأنا أزمات موروثه عن ماض مؤلم.

لنا اليقين أن اتخاذ قرار من هذا القبيل من طرف السلطات الإسرائيلية سوف يساهم بقدر كبير في إحلال جو من الثقة والسلم والاستقرار في المنطقة.

إن بلادي المغرب، تؤيد مبادرة الأمين العام الرامية إلى تنظيم مؤتمر دولي يمكن من إيجاد حلول مناسبة لإنهاء التهديد النووي.

إن المغرب مقتنع أشد الاقتناع بأن الأمم المتحدة ما زالت تشكل الأداة المناسبة لتجنب الصراعات وتدعيم السلم. لذا، فقد آن الأوان لكي تضع الأمم المتحدة آليات ذات مصداقية للإنذار السريع، لتمكينها من اتخاذ ردود فعل مناسبة قبل اندلاع الصراعات، طبقا لتوصيات تقرير فريق كبار الخبراء في ميدان عمليات حفظ السلام.

إن الأمم المتحدة ومؤسساتها المتخصصة أصبح لها دور أساسي أكثر من أي وقت مضى في حل مشاكل الأمن والتنمية. فالأمم المتحدة يجب أن تظل حجر الزاوية لتعاون قوي ومتعدد الأطراف.

إن كثرة المشاكل المعقدة وتداخلها تتطلب منا مزيدا من التشاور على الصعيد الدولي. ولهذا الغاية، فإن بزوغ عهد جديد في العلاقات الدولية يستوجب إصلاحا لمجلس الأمن عبر إعادة النظر في طرق وظيفته وتركيباته.

وإصلاح من هذا القبيل سوف يضيف مزيدا من المصداقية على مجلس الأمن ويجعله مؤهلا أكثر لأداء مأموريته في ميدان الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين. وعلى الرغم من الصعوبات، فإن الرهان الأساسي يكمن في ضمان تمثيلية أفضل لمختلف المكونات الحالية لمنظمة الأمم المتحدة داخل مجلس الأمن، لا سيما الدول السائرة في طريق النمو.

إن نهاية المنافسة الإيديولوجية ما بين القوتين العظميين ستفتح آفاقا جديدة من أجل إحلال نظام دولي

مرحلة حاسمة في علاقاتنا مع الفضاء الأوروبي، اعتبارا لكونه يتمحور حول أربعة مبادئ أساسية. الحوار السياسي؛ والتعاون الثقافي والتقني والاجتماعي؛ والتعاون المالي؛ وتأسيس منطقة للتبادل الحر في أفق سنة ٢٠١٢، وذلك بشكل تدريجي ومؤطر.

إن المغرب ينتظر الآن من الاتحاد الأوروبي القيام بطفرة نوعية تمكن من توجيه شراكتنا نحو محور استراتيجي متحدد، ترشده المسؤولية المتبادلة والتنمية المشتركة في جميع المجالات ذات الاهتمام المشترك، وذلك وفقا لمناهج متفق عليها.

ونتمنى على وجه الخصوص، أن يتم تشجيع تدفق الاستثمارات المباشرة نحو المغرب، وكذلك باقي دول شمال أفريقيا، وذلك للمساهمة في خلق مناصب للعمل بشكل مكثف يكفل إبعاد شباننا عن الانحرافات الاجتماعية ويدعم أسس تقدمنا في ظل الاستقرار الجهوي.

كما نتمنى أن يتم الحفاظ على الهوية الثقافية للجالية المغربية في أوروبا، وكذلك الحماية المستمرة لكرامة مواطنينا وفقا للقيم الديمقراطية التي تشكل أسس البناء الأوروبي.

وهكذا يمكننا سويا في هذا الإطار، أن نتصور فضاء متوسطيا يسوده الأمن والسلام، وكذلك تعزيز الشراكة الأوروبية متوسطة التي دشنها مسلسل برشلونة.

وفي ميدان نزع السلاح، يثمن المغرب الخطوات الهامة التي أقدم عليها المشاركون في مؤتمر الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الذي انعقد في نيويورك في شهر أيار/مايو. ونأمل بأن، تستجيب إسرائيل لنداء هذا المؤتمر وأن تنضم بصفة فورية لمعاهدة منع الانتشار النووي، ووضع منشآتها تحت ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ومن بالغ الأهمية ونحن على وشك تجاوز خاتمة القرن، بل والألفية، في ٣١ كانون الأول/ديسمبر، أن نتوقف لحظة على الطريق لكي نتأمل في مستقبل العلاقات الدولية. ومن المؤكد أن بيرو ليست بلدا ذا دور حاسم في تطور العلاقات العالمية. ولكن يبدو أن إحدى السمات التي بدأت تظهر في نهاية القرن العشرين، والتي ستأكد لا محالة في القرن الحادي والعشرين، هي أن جميع بلدان العالم، صغيرها وكبيرها، ستضطلع بدور أساسي في تشكيل النظام الدولي. وفي هذا السياق، ربما يكون لبلد مثل بيرو، التي تشارك مشاركة كاملة في الحضارة الغربية، وتحتفظ في نفس الوقت بسماتها الخاصة التي ورثتها من الأزمنة السالفة، وجهة نظر هامة في تنفيذ الممارسة الصحيحة لتناول الموضوع من زاوية مختلفة.

وتشدد بيرو من جديد على أن النظام العالمي الذي يجب أن يشكل سلوك مختلف الأطراف الدولية في القرن الذي يبدأ في ١ كانون الثاني/يناير، يتعين أن يركز على المبادئ الأساسية للميثاق. وعلى عكس ما يراه البعض، ونعتقد أنهم على خطأ، فإن الميثاق لم يحتفظ بأهميته فحسب، بل إن أهميته ازدادت بالنسبة للتعايش السلمي والأمن الجماعي، وكذلك بالنسبة لظهور إمكانية حقيقية لتطوير مختلف المجموعات التي تشكل جزءا من العنصر التجريدي الذي نسميه الجنس البشري.

وأود أن أؤكد بصفة خاصة على الحق التي تشير إلى سيادة الدول، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، والمساواة القانونية بين الدول. وهذه المبادئ الأساسية التي تضمنها ميثاق سان فرانسيسكو، تسمح باستحداث آليات فعالة لضبط النفس وللعمل على استقرار النظام الدولي.

ولهذا، ينبغي لنا أن نحدد التزامنا بقواعد القانون الدولي العام هذه، بحيث تستعيد وظيفتها الخاصة بها.

مبني على أسس العدالة والسلم والقانون الدولي وحقوق الإنسان والديمقراطية والتنمية، نظام يستعمل ميثاق الأمم المتحدة كإطار مرجعي يأخذ بعين الاعتبار عالمية المنظمة، وظهور تحديات اجتماعية شمولية، وكذلك التحولات الجيوسياسية الجديدة.

لنا اليقين، أخيرا، في أن الأمم المتحدة إذا نحت هذا المنحى فسوف تحقق المثل العليا التي أنشئت من أجلها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان معالي السيد فرناندو دي تراسيغينيس غراندا، وزير خارجية بيرو.

السيد دي تراسيغينيس غراندا (بيرو) (تكلم بالاسبانية): أود في البداية أن أضم صوتي إلى من سبقني في التهئة باختياركم رئيسا لهذه الدورة الأخيرة للجمعية العامة في القرن العشرين. ويسعد بيرو أن يضطلع ممثل فنلندا، البلد الذي يعلم الجميع أنه ملتزم بأهداف المنظمة، بتوجيه أعمال الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة.

وإنني مقتنع بأننا، في ظل قيادتكم، سننجز الولايات اللازمة للبدء في تحقيق الرؤية التي توخاها رؤساء دولنا وحكوماتنا في مؤتمر قمة الألفية الذي عقد مؤخرا.

أود أيضا أن أرحب بتوفالو وأتقدم لها بالتهانئ على انضمامها إلى الأمم المتحدة. ولا شك في أن انضمامها سيكون إسهاما كبيرا في مختلف مجالات العمل في المنظمة.

لقد أظهر مؤتمر قمة الألفية التحديات الضخمة الماثلة أمامنا، والحاجة الشديدة إلى إنشاء نظام دولي جديد يسمح لأجيال المستقبل بالتمتع بعالم خال من التهديد بالحرب والفقر والظلم وتدهور البيئة، ويكون في نفس الوقت عالما قائما على الحرية بمشاركة كل ثقافة من الثقافات العظيمة التي تتألف الإنسانية منها دون تفضيل أو تحيز.

وتعلق بيرو أهمية بالغة على كل مشكلة من تلك المشاكل المشتركة لكي يتم التصدي لها في إطار الأمم المتحدة وإيجاد إجابات مشتركة ومتسقة وشاملة لها. ويجب أن يصبح قادرين على إيجاد حلول فعالة بدعم سياسي ومالي كاف. وفي هذا السياق، اسمحوا لي أن أعرب عن ارتياحنا الخاص للالتزامات التي تعهد بها رؤساء الدول والحكومات بأن ينصب اهتمام المجتمع الدولي في السنوات القادمة على تخفيف حدة الفقر، كي يتسنى بحلول سنة ٢٠١٥ أن يتمكن زهاء ٦٠٠ مليون نسمة من التغلب على حالة الفقر المزمن التي يعيشون فيها.

وأود أن أؤكد بالمثل على الاقتراح الخلاق والبناء الذي قدمه السيد البرتو فوجيموري، رئيس بيرو، في مؤتمر قمة الألفية، باستخدام الأموال التي يكتسبها بصورة غير قانونية المتاجرون بالمخدرات في تخفيف عبء الدين الخارجي لأفقر البلدان، وبصورة عامة، استخدام هذه الأموال في العمل على مكافحة الفقر في العالم.

وهناك دون شك تحديات كثيرة وصعبة جدا يتعين علينا أن نواجهها في القرن المقبل. فهذا عصر الثروة والتطور التكنولوجي، ولكنه أيضا عصر الكفاح ضد الفقر. هذا عصر العولمة، ولكنه أيضا عصر التسليم المتسم بالاحترام للتنوع الثقافي، الذي هو من الأصول المهمة بقدر أهمية التنوع البيولوجي أو أكثر. هذا عصر استخدام الإنسان للموارد الطبيعية بأكبر قدر، ولكنه أيضا عصر المحافظة على البيئة. هذا عصر انتشار الديمقراطية في العالم، ولكنه أيضا عصر احترام الديمقراطية للطرق المختلفة التي يعيش فيها الناس في ظل الديمقراطية.

لقد توصل البشر في هذه المرحلة من تطوره إلى شيء من التوافق الأساسي فجميع شعوب العالم تتشاطر قيما معينة وأهدافا معينة، من قبيل الحرية، والديمقراطية، والمساواة أمام القانون، واحترام حقوق الإنسان، وضرورة القضاء على

ونحن لا نستطيع سوى بهذه الطريقة أن نضمن تطبيق القيم الديمقراطية السائدة في المجتمع العصري ونفادها في نظام دولي يبدو أن سماته البازغة تسعى نحو أشكال جديدة من العزلة.

والعالم اليوم ليس كالعالم الذي كان قبل خمسين سنة. فالتغيير والعولمة يعيدان بصورة متواصلة تشكيل الواقع بسرعة كبيرة ويحاولان فرض أساليب جديدة علينا وأخلاقيات جديدة وطرائق عمل سياسية جديدة تحدد على نحو جازم ومنحاز ما هو صحيح وما هو غير صحيح.

ولذلك، يتسم الاحترام التام للنظام القانوني الدولي بأهمية كبيرة لأنه العنصر الوحيد الذي يمكن أن يضيئ المسار المشترك، ويقلل من التعسفية والذاتية. هذه أيضا أفضل طريقة وأفضل آلية فعالة من أجل الحماية التامة لحقوق الإنسان وحياته، التي هي دون شك متطلبات جوهرية لا يستطيع أي فرد في المجتمع الدولي أن يتجنبها.

ولكن هذه الحقيقة الجديدة تفرض علينا أيضا ضرورة الالتزام بمبدأ تقاسم المسؤولية. فالترابط الجوهري الذي تسببه العولمة يفترض أيضا عزمًا جماعيًا من جميع الأعضاء في مجتمع الأمم المتحدة على تضافر جهودهم ومواردهم من أجل حل المشاكل التي تؤثر تأثيرًا منتظمًا في الطابع الدولي. وأشير بخاصة إلى تحقيق نمو اقتصادي دائم في البلدان النامية؛ والقضاء على الفقر؛ ومواجهة التحديات الحقيقية للسلام على نطاق دولي؛ ومشاكل الصحة العامة والأمراض الوبائية التي ترتبط ارتباطًا أساسيًا بالفقر؛ وإيجاد التمويل الكافي من أجل التنمية؛ والفجوة الرقمية؛ والمهجرات وحرية انتقال العمال؛ وحماية البيئة والمحافظة عليها؛ ومشكلة المخدرات على صعيد العالم؛ بما يتجاوز المنظور العسكري المحض؛ وآفة الإرهاب وشتى أشكال الجريمة الدولية، بما في ذلك غسل الأموال، والاتجار بالأسلحة والاتجار بالأشخاص على الصعيد الدولي.

هي المشاكل الرئيسية لعصرنا. إنها معضلات رئيسية يتعين علينا حلها في القرن الحادي والعشرين.

وأي فكرة عن حرب صليبية، حتى باسم الديمقراطية، هي فكرة غير ديمقراطية، لأنها تتصف بالتعصب. وأرجح تقريبا أن أي مبدأ تنظيم اجتماعي يسعى إلى فرض ذاته على صعيد العالم له قاعدة غير ديمقراطية. وهكذا، ومن المفارقات، أن الحماس التبشيري من أجل الديمقراطية ينتهي بالتأثير على طبيعة الديمقراطية ذاتها.

وتنطوي الديمقراطية، في الحقيقة، على إيجاد توازن دقيق وحساس بين العالمية والفردية. والفردية ينبغي عدم التضحية بها على مذبح تأليه العالمية. والفردية ينبغي عدم تذويبها ضمن إطار العالمية المدعى بها، وينبغي عدم الخلط بين الفردية والعالمية، وتحديد قيمة مطلقة لما ليس أكثر من تعبير تاريخي عن ثقافة وعصر.

لقد أخفقت على الدوام المحاولات الرامية إلى تطبيق سياسات محلية وتفسيرات محلية للقيم على نطاق دولي. وشهدنا في النصف الثاني من القرن العشرين، الانهيار المدهش للاشتراكية السوفياتية، التي ادعت بأنها الفلسفة السياسية للمستقبل، والتي، وفقا لما قاله هيغل، سوف نرى نهاية السياسات ومن ثم نهاية التاريخ وندخل في نوع من اللجنة الأرضية المعاد بناؤها. والعالمية المشتركة المدعى بها شهدت الخصوصيات والاختلافات في ذاتها. وبعد ذلك تعين عليها أن تواجه نظريات ورؤى عالمية أخرى كانت غريبة عن مبادئها وقيمها؛ وخلافا لما كانت الشيوعية تتوقعه، لم تحتف وجهات النظر المختلفة تلك عندما واجهت الحقيقة الماركسية المفترضة. وبدلا من ذلك، كسبت المعركة الإيدولوجية وتسببت في اختفاء الشيوعية وروسيا السوفياتية. وأنا على اقتناع بأن الشيء نفسه سوف يحدث مع أية عقيدة، أيا كان منظورها والقيم التي تؤيدها، تدعي بأنها تقود العالم إلى نهاية التاريخ.

الفقر، وتطور الإبداع وضرورة أن يتجاوز الإنسان قدراته على الدوام. هذا هو إسهام الحداثة، إسهام القرون الأخيرة التي توطدت في القرن العشرين. ولكن الحقيقي أيضا أن البشرية لا تتألف، لحسن الحظ، من ثقافة منفردة. وحقيقي أيضا أن هذه القيم ينبغي أن تجد أشكالا ملموسة لتحقيقها من خلال عقليات مختلفة، ومجالات مختلفة، في فترات مختلفة من تاريخ كل شعب. من أجل ذلك يتعين أن تعرف فترة ما بعد الفترة العصرية، أي ذلك العالم في القرن المقبل، كيف تحافظ على القيم وتعمقها وهي القيم التي أورتها الفترة العصرية، والمضي قدما بتحقيق أهدافها قدر المستطاع. ولكن يتعين عليها أيضا أن تسلم بالتنوع؛ ويتعين عليها أن تعرف كيف تحسم بطريقة دينامية المعضلة بين الوحدة والتعددية.

وربما يتمثل أكثر التحديات تعقيدا، وأصعبها هو التعارض التصادفي الذي سوف يتطلبه القرن الحادي والعشرون في بناء نظام دولي قائم على ديمقراطية حقيقية. وأعني بذلك ديمقراطية لا تتألف من فرض شكل سياسي في صورة نظام محدد يروج له بصفته نموذجا مثاليا، أو شكل سياسي شبيه بصورة نظام محدد، ديمقراطية لا تبنى على أساس مجرد قائمة لفرز المؤسسات التي أخذت من تجربة ديمقراطية محددة وحولت إلى مبادئ توجيهية عالمية إلزامية. فالديمقراطية تكون ممارسة للتنوع والتسامح. إنها التسليم بأنه فيما يتعلق بكل موضوع، بما في ذلك فكرة الديمقراطية ذاتها، ويمكن أن توجد تفسيرات مختلفة، ولكن لا يوجد من بينها تفسير محول يمنع التفسيرات الأخرى. والمهمة التي تنتظرنا، إذن، في القرن المقبل هي أن ننشر الديمقراطية ونعززها ولكن، قبل كل شيء، أن نزيد البحث في معناها لتجنب التناقضات التي من شأنها أن تؤدي إلى تدميرها.

فكيف يتسنى لنا أن ننشر الديمقراطية دون تعريض الديمقراطية ذاتها للخطر؟ ومن جهة أخرى، كيف نستطيع أن نقذ التنوع وخاصة بدون أن تنتهي بقومية باندة؟ هذه

نموذج بشكل علمي يجري التطبيق الشامل على جميع بلدان العالم في محاولة فاشلة لإقامة مجتمع دولي شامل. إن الواقع يدفع بقوة جميع الأمور التجريدية بما تنطوي عليه من فيض وفير لوجهات نظرها المتعددة. وعلاوة على ذلك، يتسم الواقع بأنه دينامي ومتجدد بشكل دائم. كما أنه في حالة تحول دائم بفضل الحرية، وهي العنصر المحدد للإنسان.

لذلك، فإن السياسة، سواء كانت داخلية أو دولية، هي فن وليست علما. وينبغي أن يكون النظام الداخلي أو الدولي نتيجة تفاعل معقد بين عناصر مختلفة بل ومتعارضة، شأنه شأن أي عمل فني. وتكوين العمل الفني الذي سيشكل النظام الدولي الجديد لا يعني تدمير كل ما هو متعارض معه، وإنما يعني بالأحرى الانضمام إليه، أي ضم الوحدة إلى التنوع والحرية إلى النظام. وكما قال الفيلسوف نيتشه، يتعين علينا أن نضم ما هو فائق الجمال إلى ما هو شهواني. وإقامة مجتمع على كل ما هو فائق الجمال يعني الوقوع في شكل جديد من أشكال التعسف والدكتاتورية الثقافية، حتى وإن كانت النية، على سبيل المفارقة، على إقامة الديمقراطية. ويعني بناء مجتمع شهواني الانزلاق في الفوضى، وبالتالي تدمير العقد الاجتماعي.

ومجتمع المستقبل ينبغي أن يكون قادرا على العيش مع التنوع والإعراب عن مختلف وجهات النظر والرؤى العالمية وتفسيرات الديمقراطية ذاتها، من أجل إقامة تنظيم للجنس البشري من شأنه أن ينشئ ليس مجتمعا دوليا وحيدا ومتجانسا، وإنما يكون تجسيدا لفيض التنوع الاجتماعي والثقافي الذي يسعى إلى تحقيق التعايش السلمي والتعاون المتبادل دون منغصات أو فرض شروط.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية استونيا، معالي السيد توماس هندريك إيلفيس.

ويلزمنا هذا أن نعيد التفكير في بعض الأفكار التي تمر بسرعة كبيرة وتصبح في نظري، على نحو غير متسق، من الأمور المألوفة. وهناك قدر من الازدراء لفكرة السيادة وفكرة الهوية الثقافية للشعوب بحجة بناء مجتمع عالمي. ومع ذلك، أعتقد أن تلك المفاهيم، رغم أنها ستحتاج إلى أن تحول وأن يتم تطويعها وفق نظرة العولمة الجديدة، ستواصل الانتشار في العالم في المستقبل، إذا ما حبذنا وجود طريقة ديمقراطية حقيقية للتفكير، تستطيع الحرية أن تتواجد فيها أيضا في ظل الخلافات الثقافية والأيدولوجية.

ومما لا شك فيه أن هناك أزمة في الدولة - الأمة نظرا لأن التمييز الأساسي على ما يبدو بين الدولة كتنظيم سياسي وقانوني للمجتمع، والأمة كتنظيم ثقافي، هو تمييز خادع. فهناك بالفعل دول متعددة القوميات. ويكون الحل في هذه الحالات المتسمة بالتباين بين التنظيم السياسي والتنظيم الثقافي ليس في التخلي عن مفهوم الدولة والسيادة وقيام أحد منشآت العولمة عبر الوطنية باستيعابهما؛ وإنما يكمن بالأحرى في قدرتنا على أن نحقق داخل الدولة اعترافا بالتكامل المعقد للثقافية. ومن الضروري أن نبين بوضوح التنوع على صعيد الدولة وعلى الصعيد الدولي، بدلا من أن نفرض نوعا من التجانس الذي سيظل دائما يعطي الإحساس بأنه قيد يحد من حركتنا.

إن بناء النظام الدولي الجديد لا يمكن أن يتم عن طريق دولة بمفردها أو ثقافة واحدة أو أيدولوجية وحيدة، بل إن الذي يقيمه هو التفاعل بين مختلف المواقف السلوكية التي تكون البشرية. ويمكن القول من وجهة النظر الديمقراطية والحررية الحققة أنه يتعين علينا أن نتفادى إغراء الفكر العملي الجديد المتسم على نقيض ذلك بالدهاء وبدعوة امبريالية قوية إلى أسطورة "الصواب السياسي".

وفي هذا الصدد، فإن بناء نظام دولي جديد للقرن الحادي والعشرين لا يعني حل معادلة رياضية أو تصميم

جميع الدول الأعضاء، فإن من واجب الأعضاء الدائمين أن يمارسوا بمسؤولية حق النقض الذي يتمتعون به.

ومن القضايا الأخرى التي تستدعي إيجاد حل لها قضية تكوين المجلس الذي ما زال يعبر عن العلاقات التي كانت سائدة بين الدول الكبرى في عام ١٩٤٥. ومنذ قيام الأمم المتحدة في ذلك العام وحتى عقد واحد مضى، لم تتح لشعب بلدي سوى فرص نادرة لإلقاء نظرة خاطفة على ما يجري في الأمم المتحدة، وكان ذلك من خلال الثقب الموجودة في نسيج الستار الحديدي. وعندما استعدنا في نهاية الأمر استقلالها في عام ١٩٩١ ظهرنا على المسرح الدولي مجرد أن نكتشف أن مجلس الأمن، إذا ما حكمنا من واقع تكوينه، ما زال ثابتا في الوضع الذي كان عليه في عام ١٩٤٥. وهذا أمر يثير دهشة استونيا باعتباره من المفارقات التاريخية، إن لم يكن اتجاهها للتشبيث بأمر خاطئ. وخلال نصف القرن الأخير، تغير ضامنو الاستقرار في العالم وأكبر المساهمين في الحفاظ عليه تغيرا أساسيا. ولا داعي لنا لأن نخشى فتح نقاش حول ما إذا كان التعليل الأخلاقي والقانوني لتكوين عضوية مجلس الأمن في أعقاب الحرب العالمية الثانية لا يزال مناسبا للقرن الحادي والعشرين. وإذا كانت البلدان قد تغيرت تغيرا أساسيا، فمن الممكن ومن الضروري أن تتغير الأمم المتحدة أيضا.

والقضية الثانية التي أتطرق إليها في كلمتي هذه تتعلق بعمليات حفظ السلام. وفي وقت مبكر من هذا العام، قررت حكومة بلادي التنازل عن معدل الخصم الذي تتمتع به والذي يعني ألا تدفع سوى ٢٠ في المائة من نصيبها المقرر لعمليات حفظ السلام. وبدلا من ذلك، اخترنا طوعا ومن جانب واحد أن نتحمل ١٠٠ في المائة مما كان متوقعا منها. وسبب ذلك أن استونيا تنظر إلى عمليات حفظ السلام باعتبارها من أهم المهام الأساسية التي تضطلع بها الأمم المتحدة للوفاء بولايتها التاريخية حيال الأمن الجماعي.

السيد إيلفيس (استونيا) (تكلم بالانكليزية):

اسمحوا لي أن استهل كلمتي، سيدي الرئيس، بتهنئتك بمناسبة انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها الخامسة والخمسين. وأتمنى لكم كل التوفيق في اضطلاعكم بواجباتكم. كما أود أن أرحب بجمهورية توفالو في عضوية الأمم المتحدة.

في الأسبوع الماضي تكلم رئيس وزراء بلادي، مارت لار، في مؤتمر قمة الألفية بشأن عدد من القضايا التي تراها استونيا بارزة بشكل خاص بالنسبة للأمم المتحدة في هذا العام. وأود أن أشدد في ملاحظاتي الموجزة اليوم على أربع قضايا منها بشكل خاص. وهي أولا، الحاجة إلى إصلاح مجلس الأمن؛ وثانيا، الجهود الرامية إلى زيادة فعالية عمليات حفظ السلام؛ وثالثا، أهمية تضيق الفجوة العالمية بين الأغنياء والفقراء؛ ورابعا، دور تكنولوجيا المعلومات في تعزيز التنمية.

تتعلق القضية الأولى بالجهود الرامية إلى إصلاح مجلس الأمن. لقد كانت السلطة التنفيذية القوية المناطة بالمجلس تستهدف أصلا أن يكون المجلس مكانا للتلاقي لاتخاذ قرارات سريعة وإجراءات لاحقة. إلا أننا نجد في الواقع العملي أن المجلس يتعرض بشكل متزايد إلى الهذر غير الحاسم، الذي يؤدي بدوره إلى تقويض سلطته ومصداقيته، وبالتالي فعاليته. وبغية التصدي لهذه الحالة، ترى استونيا أن إجراءات وآليات التصويت التي تحكم عمل المجلس، وهو أقوى هيئة في الأمم المتحدة، ينبغي إصلاحها.

ومن الإجراءات التي يجدر توجيه اهتمامنا إليها حق النقض (الفيتو). إن بعض الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن استخدموا حق النقض هذا أو هددوا باستخدامه من أجل خدمة مصالحهم الداخلية الخاصة ومصالح سياستهم الخارجية، التي لا صلة بها بالقضية التي تكون مطروحة على بساط البحث. ونظرا لأن مجلس الأمن يستمد شرعيته من

التكنولوجيا الجديدة للجميع، ولا سيما تكنولوجيا الاتصالات.

وقد شاركت شخصيا في فريق الخبراء رفيع المستوى المعني بالمعلومات وتكنولوجيا الاتصالات الذي اجتمع هنا في الأمم المتحدة في نيسان/أبريل الماضي، نظرا لما لدينا من بعض الخبرة في هذه الأمور. وكان لأستونيا الشرف أن تجتهد نفسها بين الدول العشرين الأكثر تقدما في مجال الحاسوب في العالم. والأكثر من ذلك أهمية، أننا حققنا ذلك لا بوصفنا بلدا غنيا، ولكن كأمة ذات وسائل متواضعة بعض الشيء.

وثمة نتيجة من بين أهم النتائج التي توصل إليها الفريق مفادها أن برامج تكنولوجيا المعلومات، هي في الواقع مفيدة للتنمية، وهي نتيجة لا يمكن الاختلاف بشأنها، إن لم تكن جديدة تماما.

فتكنولوجيا الحاسوب يمكن أن تكون أسفينا يفرق أو جسرا يقرب. ولا حاجة بنا إلى أن نتبع ذلك بالقول إن الدول الفقيرة تتخلف دائما عن غيرها. وكما اتضح لنا فإن السياسات التي تطبق قد تحول عناصر "الفجوة الرقمية" إلى أرباح "الثروة الرقمية".

وقد شهدنا ذلك في بلدي بشكل مباشر من خلال برنامجنا "قفزة النمر" حيث أصبحت كل مدرسة في استونيا الآن ومنذ فترة من الزمن متصلة بشبكة الإنترنت. بل إننا شهدنا على نحو أوضح كيف حقق الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات إمكانيات جديدة للمناطق الريفية، وهي المناطق التي تتحمل في الغالب وطأة التغيير. ولهذا تؤيد استونيا بجرارة خطط الأمم المتحدة الرامية إلى مساعدة جميع الأعضاء على تحويل تكنولوجيا المعلومات من حلم إلى حقيقة، وستشارك فيها بنشاط.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٥.

والأمن لا يمكن الحصول عليه بأسعار منخفضة. وهذا هو السبب الذي جعل استونيا على استعداد لزيادة ما تدفعه من أجل أن نحصل فيما نأمل على منتج أفضل.

ومع ذلك، فإن قيامنا بسداد نصيبنا بالطريقة التي اخترناها ليس كافيا لزيادة فعالية عمليات حفظ السلام. وما تحتاج إليه، كما قال رئيس الوزراء توني بلير هنا في الأسبوع الماضي، هو التوصل إلى مفهوم للأمن يكون أعم بكثير عن المفهوم الحالي. وفي الأسبوع الماضي، خطا مجلس الأمن خطوة هامة نحو ضمان الأمن للشعوب والحدود بقراره الذي اتخذته بالإجماع لإصلاح عمليات حفظ السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة. وينبغي أن تؤدي هذه التغييرات إلى إنشاء قوة ذات قدرة أكبر وتمويل أفضل تكون قادرة على الاستجابة بسرعة حيثما تكون هناك حاجة إليها.

وتركز نقطتي الثالثة على الحاجة لزيادة المساواة في جميع أنحاء العالم. وقد دعانا الأمين العام جميعا في تقريره عن الألفية إلى التركيز على القضاء على الفقر. ومقدورنا أن نقطع شوطا طويلا نحو تمهيد الطريق أمام جميع الشعوب بتخفيف عبء الديون وتخصيص مزيد من الموارد للمساعدة الإنمائية. إلا أن الأمر ليس بهذه السهولة. وكما قال رئيس وزرائنا السيد مارت لار هنا في الأسبوع الماضي، فإن هذه الجهود ينبغي أن تسير جنباً إلى جنب مع الحكم الصالح والأسواق المفتوحة. ودون الالتزام بهذين العنصرين، فلن تقربنا أي كمية من المساعدة أو أي قدر من تخفيف عبء الديون من تحقيق هدفنا المنشود.

وتقودني الفكرة القائلة أن الحكومات المنفتحة والأسواق المفتوحة هي شرط لازم للأداء الاقتصادي السليم إلى نقطتي الرابعة والأخيرة، ألا وهي دور المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات في النهوض بالتنمية. وأكد الأمين العام بحق في تقريره عن الألفية على الحاجة إلى ضمان إتاحة